مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٤٥٣**

الأربعاء، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة لوي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشيركن
	الأرجنتين	السيد دالوتو
	بيرو	السيد بريرا بلاسنشيا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	سلوفاكيا	السيد ماتولي
	الصين	السيد جانغ يشان
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيدة كوليه
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ليولين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولسون
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيدة تيلاليان

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

06-37775 (A)

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2006/353)

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2006/358)

افتتِحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2006/353)

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2006/358)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالتين من ممثلَيّ رواندا وصربيا، يطلبان فيهما دعوهما للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد شاليتا (رواندا) والسيد لونكار (صربيا) المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم أعضاء المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السيد زوران لونكار، وزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي في جمهورية صربيا.

سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١؛ والقاضي إريك موس، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ والسيدة كارلا دل

بونتي، المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية لرواندا.

تقرر ذلك.

أدعو القاضي بوكار، والقاضي موس، والسيدة دل بونتي، والسيد جالو إلى شغل المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى تلك النسخ من رسالتين مؤرختين ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١؛ ومن رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وستصدران بوصفهما وثيقتين لمجلس الأمن تحت الرمزين **S/2006/353** و **S/2006/358**، على التوالي.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعية العامة للمحكمة، ومن رئيس المحكمة الدولية لرواندا والمدعي العام للمحكمة.

وبعد الإحاطات الإعلامية، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين قد يرغبون في إبداء ملاحظات أو طرح أسئلة.

أعطي الكلمة الآن للقاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

القاضي بوكار (تكلم بالانكليزية): من دواعي اعتزازي أن أمثل مرة أخرى أمام مجلس الأمن بصفتي رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

هذا هو التقرير الخامس الذي يقدمه رئيس المحكمة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ويبين التقرير الإجراءات الملموسة المتخذة، فضلاً عن التحديات التي واجهتها المحكمة خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى أيار/مايو ٢٠٠٦ في جهودها لتحقيق أغراض استراتيجية الإنجاز. وأود كذلك أن أحيط المجلس علماً بآخر التطورات التي وقعت منذ تقديم التقرير السابق.

ويشرفني بصفة خاصة أن أخاطب مجلس الأمن خلال رئاستكم، سيدتي. وبالنيابة عن المحكمة، أتقدم إليكم بخالص الشكر على المساندة القوية التي أبداها بلدكم لعملنا على مر السنين. وقد استفدنا أيضاً من خبرة وتفاني أحد مواطنيكم الذي عمل بصفة قاض مخصص في المحكمة الدولية.

واسمحوا لي أن أبدأ بتقديم عرض موجز للعمل القضائي لدوائر المحكمة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت دوائر المحكمة العمل بكامل طاقتها، حيث نظرت في ست قضايا في نفس الوقت، وتصرفت في ٢٢ قضية في مرحلة ما قبل المحاكمة. وفضلاً عن ذلك، بدأت الدوائر النظر في أربع محاكمات ازدراء تتعلق بستة من المتهمين ومعترف بالذنب. وقد أصدِر حوالي ٢٠٠ قرار لما قبل المحاكمة وثلاثة أحكام. وبعد إنهاء محاكمة ميلوسيفتش، أعدنا تنظيم دوائر المحكمة لإشراك قضاة تلك الدائرة إشراكاً

كاملاً في عمل قضائي جديد والسماح ببدء المحاكمات الثلاث المتعددة المتهمين، إذ تتعلق بـ ٢١ متهماً، وذلك قبل عدة أشهر من الموعد المقرر أصلاً. وتجدر الإشارة إلى أن أول تلك المحاكمات المتعددة المتهمين بدأت في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وتتعلق بستة من المتهمين، ومن المقرر أن تبدأ المحاكمتان الأخريان، وتتعلقان بما مجموعه ١٥ متهماً، في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

وبالمثل، واصلت دائرة الاستئناف عملها بأقصى سرعة، حيث تصرفت في ١٢٧ التماساً من هذه المحكمة ومن المحكمة الدولية لرواندا، بما في ذلك إصدار ثلاثة أحكام نهائية. وستصدر تلك الدائرة حكمين آخرين في تموز/يوليه، كما ينتظر أن تصدر حكمين آخرين في الخريف.

وحتى الآن، وجهت المحكمة الدولية لائحة الاتهام إلى ١٦١ شخصاً، وقامت بالبت في قضايا تتعلق بـ ٩٤ متهماً. وبالإضافة إلى ذلك، استكملت دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية لرواندا ١٢ قضية وإجراء قضائيا، شملت ١٦ متهما. وفضلا عن ذلك، تستفيد الآن محاكم جنائية دولية أخرى من السوابق القضائية للمحكمة الدولية وخبرتها.

وانتقل الآن إلى تقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن آخر التطورات في أعقاب وفاة كل من السيد ميلان بابيتش وسلوبودان ميلوسيفيتش منذ مؤتمر الاتصال بالفيديو الذي عقدته مع المجلس في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦.

أولا، بالنسبة للسيد ميلوسيفيتش، أنهت السلطات الهولندية، بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، تقريرها السري بشأن التحقيق في وفاته بموجب القانون الهولندي. ويؤكد التقرير أن السيد ميلوسيفيتش مات لأسباب طبيعية، وخاصة لعجز في القلب، ويستبعد التقرير أي إيحاء بالانتحار أو عمل جنائي مثل التسمم.

وثانيا، تم في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، نشر تقرير المراجع العام لوحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة الذي اضطلعت به السلطات السويدية، والذي رخَّصت القيام به. وبينما شعر فريق الخبراء السويديين بالرضا عموما عن عمل وحدة الاحتجاز، فإنه تقدم ببعض التوصيات المحددة الرامية إلى تحسين ظروف الاحتجاز، علاوة على الهياكل الإدارية لوحدة الاحتجاز. واستجابة لذلك، شكلت المحكمة الدولية فريق عمل يتألف من ممثلين من دوائر المحكمة، والسجل ووحدة الاحتجاز، لمتابعة تلك التوصيات.

وثالثا، بتاريخ ٣٠ أيار/مايو، وإثر تقديم التقرير، قدم القاضي الذي عينته من أجل قيادة تحقيق داخلي في وفاة السيد ميلوسيفيتش، تقريره. ويخلص التقرير إلى أن طبيب الوحدة وطبيبا متخصصا مستقلا في أمراض القلب وفرا الرعاية الطبية الملائمة للسيد ميلوسيفيتش أثناء احتجازه في وحدة الاحتجاز. ولقد تفاقمت مشاكل السيد ميلوسيفيتش الصحية الخطيرة بسبب إصراره على تمثيل نفسه، مخالفا المشورة الطبية المتكررة بعدم القيام بذلك. وخففت دائرة المحكمة من الجدول الزمني لمحاكمته، في محاولة منها لمنحه حق التمثيل الذاتي وعدم إلحاق ضرر بصحته في الوقت ذاته، وغالبا ما كانت ترجئ المحاكمة إثر مشورة طبية بذلك. وتدهورت صحة السيد ميلوسيفيتش أيضا بسبب رفضه الامتثال للعلاج الذي وصفه طبيباه. ورفض، في مناسبات عديدة، الخضوع لتحاليل أو دخول المستشفى. وبالإضافة إلى ذلك، رفض السيد ميلوسيفيتش تناول بعض الأدوية الموصوفة له، وغيَّر الجرع المحددة وداوى نفسه بنفسه مستخدما أدوية غير موصوفة، مثل الريفامبيسين، مما أضر بنجاعة الأدوية الموصوفة.

ويخلص تقرير القاضي باركر كذلك إلى أن الظروف توحي بتهريب أدوية غير موصوفة إلى وحدة الاحتجاز خلال الزيارات الامتيازية للسيد ميلوسيفيتش. ولقد أتيحت

للمتهم تدابير فريدة بأمر من دائرة المحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ لإجراء اتصالات امتيازية مع شركاء قانونيين وشهود في سبيل السماح له بالدفاع عن نفسه بطريقة فعالة. ولذلك، كانت للسيد ميلوسيفيتش غرفة خاصة مزودة بأجهزة هاتف، وحاسوب وفاكس. وأفضت تلك الترتيبات إلى قصور أمني في وحدة الاحتجاز. وسعت المحكمة، حيثما اكتشفت مواطن الخلل، إلى اتخاذ إجراء ملائم في الوقت الذي كانت تحترم حقوق السيد ميلوسيفيتش. وقللت التدابير المتخذة من القدرة على إساءة استخدام الغرفة الامتيازية، ولكنها لم تقض عليها.

وأخيرا، يقدم تقرير القاضي باركر عددا من التوصيات ويشدد على وجوب إيلاء اهتمام خاص في المستقبل للخبرة المكتسبة من قضية ميلوسيفيتش في اتخاذ تدابير لكي يمثِّل المتهمون أنفسهم، وذلك لئلا يجري المساس بوحدة الاحتجاز. وينبغي خصوصا توفير تدريب خاص على تفتيش المواد التي يجلبها الزوار ذوو الامتياز في الوحدة. وأصدرت أمرا بتاريخ ٢ حزيران/يونيه إلى فريق العمل بتنفيذ توصيات المراجع السويدي متابعة لتقرير القاضي باركر أيضا.

وبالنسبة للسيد بابيتش، أكملت السلطات الهولندية تقريرها النهائي السري بشأن التحقيق في وفاة السيد بابيتش، بموجب القانون الهولندي في نهاية شهر أيار/مايو. ويؤكد التقرير أن السيد بابيتش مات منتحرا وأنه لا توجد أدلة على فعل إجرامي. و لم يكن استكمال تقرير القاضي باركر ممكنا إلى حين الحصول على تقرير السلطات الهولندية الموسّع. وتجري حاليا ترجمة التقرير الهولندي إلى الانكليزية، وأضحى جليا أن بعض الجوانب تتطلب أن يضطلع القاضي باركر بتحقيقات لمتابعة القضية. وأبلغني أن تلك التحقيقات ستستكمل خلال أيام قلائل وأن تقريره سيصدر بسرعة إثر ذلك. وفي الوقت ذاته ستوزع نسخ من تقرير القاضي باركر مباشرة إلى أعضاء المجلس.

وبعيدا عن تلك القضايا، أود الآن تناول موضوعي الأول، المتعلق بإستراتيجية الانجاز والتدابير الملموسة التي اتخذتها المحكمة حيال تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالاستعراض.

ولقد أصدر الفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات، الذي يتولى رئاسته القاضي بونومي بمساعدة القاضي هانوتو والقاضي سوارت، تقريره النهائي في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وتقدم بتوصيات محددة لتعزيز كفاءة الإجراءات القضائية قبل المحاكمة وخلالها عن طريق تحويل العملية من عملية تدفعها أطراف القضية إلى عملية يديرها قضاة المحكمة بصورة وثيقة. وبعد مناقشة مفتوحة عن التقرير، التقى القضاة في جلسة عامة غير رسمية في نيسان/أبريل واعتمدوا تدابير خاصة، لها تأثير جوهري على كفاءة المحاكمات التي تضطلع بها المحكمة.

أولا، تم وضع سياسة أحيلت بموجبها بأسرع مرحلة ممكنة كل القضايا التي تسبق المحاكمة إلى دائرة المحكمة التي ستنظر في القضية. وبتلك الطريقة، سيعمل في المحاكمة أيضا القاضي وموظفو المحكمة الذين عملوا في المرحلة التي تسبق المحاكمة والذين ألفوا القضية، وسيسهل ذلك سير المزيد من الإجراءات القضائية بطريقة كفوءة.

وثانيا، قمت بعقد جلسة عامة ثانية لقضاة المحكمة، بتاريخ ٣٠ أيار/مايو، بعد تقديم التقرير، حيث اعتمد تعديل للقاعدة ٧٣ مكررا من القواعد المتصلة بتوجيه الاتهام. وأضحى القضاة يدركون أكثر أن طول المحاكمات يبدأ بتعقيد توجيه الاتهام وتوسيعه، مما يفضي إلى طول مدة عرض قضايا الأطراف. ولقد أخفقت إخفاقا ذريعا الجهود التي كان القضاة يبذلونها سابقا لتغيير ممارسات المرافعة.

وبموجب هذا التعديل، تمتلك دوائر المحكمة الآن القدرة الواضحة، في المرحلة السابقة للمحاكمة، على دعوة الادعاء العام إلى تقليل عدد الاتهامات أو توجيه سير المحاكمة إلى اتهامات منتقاة ينبغي أن تتم المقاضاة على أساسها.

ويرجع أساس ذلك التعديل إلى المسؤولية القانونية لدائرة المحاكمة من إدارة المحاكمة مع احترام حق المتهم في الحصول على محاكمة عادلة وسريعة وحق المحتجزين في مرحلة ما قبل المحاكمة في محاكمتهم ضمن فترة زمنية معقولة. ويتبع ذلك ممارسة شائعة في أجهزة القضاء الوطنية لتفادي توجيه الاتهام المفرط بغية حماية نزاهة الإجراءات القضائية. وفي الوقت ذاته، يحترم التعديل استقلال الادعاء العام في تقديم الاتهامات إلى المحكمة والسعي إلى الحصول على تعاون الادعاء في تقصير فترات المحاكمة من خلال تركيز توجيه الاتهامات.

وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ قضاة المرحلة السابقة للمحاكمة خطوات هامة بغية إدارة الإجراءات القضائية في تلك المرحلة بصورة استباقية. وبتلك الطريقة، يتسنى لهم تركيز الإجراءات القضائية، وضمان الاستعداد للمحاكمة وقصر فترات المحاكمات. ولا يسعني ذكر كل التدابير، ولكني أود أن أبرز بعضها.

يعمل قضاة المرحلة السابقة للمحاكمة بصورة محددة على وضع خطط عمل لالتزامات الأطراف في المحاكمة، مشفوعة بجداول زمنية دقيقة لتقديم قضاياهم وضمان التنفيذ الدقيق لتلك الخطط.

وهم يتطلبون أيضا من الادعاء أن يحدد في مرحلة أسبق استراتيجيته للمحاكمة، وأن يقدم مذكرة مركزة تمهيدية، وأن يعد البيانات الختامية لجميع شهود الإثبات الذين تقرر استدعاؤهم في المحاكمة. وهم يلزمون الدفاع بتقديم مذكرة مركزة تمهيدية في وقت مبكر والإفصاح عن شهادة الخبراء لتحديد نقاط الاتفاق والخلاف بين الطرفين، كما أنهم يستفيدون بدرجة أكبر من سلطة معاقبة أحد الطرفين على عدم الامتثال لالتزاماته بالإفصاح.

إضافة إلى ذلك، تكفل الدوائر الابتدائية مزيدا من الكفاءة في إجراءات المحاكمة بتقصير مرافعة الادعاء، وبتحديد عدد الشهود الذين يجوز للادعاء استدعاؤهم، وتثبيت عدد مواقع الجرائم أو الحوادث التي يوجه الاتهام بشأنها. كما أنهم يستفيدون استفادة أكبر ببيانات الشهود الخطية بدلا من الاستجواب الرئيسي ويمارسون مزيدا من التحكم في استجواب المتهمين.

الموضوع التالي الذي أود أن أثيره بإيجاز يتعلق بالقضاة المخصصين الذين تستعين بهم المحكمة، وهم ما زالوا يمثلون رصيدا ثمينا لتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسندت قضيتان إلى خمسة قضاة مخصصين جدد، منهم قاض احتياطي.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب مرة ثانية عن امتناني البالغ للمجلس على اتخاذه القرار ١٦٦٠ (٢٠٠٦) في شباط/فبراير من هذا العام، الذي يعدل نظامنا الأساسي ليسمح بتكليف قضاة احتياطيين مخصصين. وسيفضي وجود القضاة الاحتياطيين إلى انتفاء الحاجة لإعادة بدء المحاكمات الكبيرة التي يمثل بها عدد من المتهمين في حالة عدم قدرة قاض أو أكثر من هيئة المحكمة على مواصلة النظر في القضية.

يتعلق موضوعي التالي وتفصيله في التقرير بإحالة القضايا المتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة أو الدنيا من المحكمة إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة عملا بالقاعدة ١١ مكررا. وقد أحيل ستة متهمين حتى الآن إلى الدائرة الخاصة لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك، وأحيل متهمان إلى كرواتيا ليحاكما أمام محاكمها المحلية. وإذا ما تمت الإحالة بنجاح في جميع الطلبات المعلقة، سيكون قد

تم رفع ١٠ قضايا تتعلق بـ١٦ متهما من جدول أعمال المحكمة.

غير أنه ليس ثمة قضايا أخرى مدرجة للإحالة، لأنها لا تتعلق بمتهمين من ذوي الرتب المتوسطة أو الدنيا. وأود أن أنوه أيضا بأنه لنجاح الإحالات إلى محكمة الدولة في البوسنة والهرسك، لا بد من توفير موارد كافية للمحكمة، بما في ذلك مرافق احتجاز تفي بالمعايير الدولية. وما لم تتلق تلك المحكمة الدعم اللازم لإجراء محاكمات عادلة، سيواجه المجتمع الدولي إمكانية إعادة القضايا المحالة إلى المحكمة الدولية بموجب المادة ١١ مكررا.

وانتقالا إلى موضوعي التالي، وهو تعاون الدول مع المحكمة الدولية، أود التشديد على أن نجاح المحكمة في إنجاز ولايتها في حدود المواعيد التي حددتها استراتيجية الإنجاز يتوقف على هذا التعاون. وبصفة أساسية، المساعدة المقدمة من جميع الدول، وتحديدا الدول الموجودة في المنطقة، ضرورية لإحضار المتهمين الستة ذوي الرتبة الرفيعة الباقين، وبخاصة كاراديتش وملاديتش، إلى ولاية المحكمة بدون إبطاء. إضافة إلى ذلك. أحيط علما بأن لوكيتش قد تم نقله من الأرجنتين في شباط/فبراير الماضي وأن زيلينوفيتش لم يتم نقله بعد.

الموضوع الأخير الذي أود أن أوجه إليه اهتمام أعضاء المجلس هو استكمال للتوقعات بشأن تنفيذ المحكمة لاستراتيجية الإنجاز. وكما فعلت في تقريري الماضي إلى المجلس، يمكنني أن أؤكد أن المحاكمات سوف تستمر بالفعل إلى ما بعد بداية السنة ٢٠٠٩ وأؤكد مجددا أن من الممكن أن تتحقق التقديرات بأن تختتم جميع المحاكمات بحلول ذلك الموعد، شريطة أن تجري محاكمات القضايا التي يتعدد فيها المتهمون بسهولة؛ وألا تعاد للمحكمة الدولية القضايا المحالة إلى يوغوسلافيا السابق؛ وأن ينفذ التعديل الجديد للمادة ٧٣ مكررا على نحو فعال بحيث تكون لوائح الاتهام أكثر تركيزا؛ وبطبيعة الحال أن يحال الهاربون الستة ذوو الرتبة العالية الباقون إلى ولاية المحكمة في وقت قريب جدا.

وفي الختام، بالرغم من التحديات التي واجهتها المحكمة الدولية خلال هذه الأشهر الستة الماضية فقد مضت في أعمالها بأقصى سرعة، مما نتج عنه فترة غزيرة الإنتاج في تاريخ المحكمة الدولية. وأؤكد أن المحكمة، كما يظهر من التدابير الملموسة المتخذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ملتزمة التزاما مطلقا بأن تفعل كل ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها بموجب استراتيجية الإنجاز مع احترام معايير الأصول القانونية.

وتطلعا إلى المستقبل، سوف تبذل المحكمة الدولية قصارى جهدها لإعداد أدوات إضافية للنهوض بكفاءة إجراءات المحاكمة والاستئناف فيها. إضافة إلى ذلك، سوف تكثف المحكمة جهودها الجارية للمساهمة في بناء القدرات القضائية في يوغوسلافيا السابقة. وسيشكل استمرار الولايات القضائية الوطنية بشكل فعال في أداء العمل التاريخي الذي تقوم به المحكمة الدولية عنصرا رئيسيا في الإرث الذي تخلفه المحكمة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر القاضي بوكار على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للقاضي إريك موسى، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي موسى (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب أعضاء مجلس الأمن وأن أعرض استكمالا لاستراتيجية إنجاز المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المقدمة إلى المجلس في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦.

عندما حضرت أنا والمدعي العام أمام المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كانت قضايا ٥٢ شخصا قد

اكتملت أو ما زالت جارية. وقد ارتفع هذا الرقم الآن إلى ٥٥، بزيادة واحد عن المبين في الوثيقة التي تلقاها المجلس قبل نحو أسبوع. وفي ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، حكم على جوزيف سيروغندو، وهو مستشار تقني لمحطة الإذاعة والتليفزيون الحرة للتلال الألف في رواندا عام ١٩٩٤، بالسجن لمدة ست سنوات. وكان قد اعترف بالتحريض المباشر والعلني على ارتكاب جريمة القتل الجماعي وجريمة ضد الإنسانية هي: الاضطهاد.

أما الحكم الآخر الذي صدر خلال الأشهر الستة الماضية فيتعلق ببول بيزنغيمانا، وهو عمدة قرية سابق، أدين في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بارتكاب جريمتين ضد الإنسانية هما: القتل والإبادة. وحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما بعد اعترافه بالذنب. وبذا تكون قد صدرت الآن أحكام على ثمانية وعشرين متهما، منهم سبعة اعترفوا بذنبهم.

وقد أحرز تقدم كبير في المحاكمات الست التي بها متهم واحد. وفي خلال أسابيع قليلة، سيصدر الحكم في قضيتي رواماكوبا ومبامبارا. لذلك سوف تكون المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قريبا قد أنجزت قضايا تتعلق بـ ٣٠ متهما. وأوشكت محاكمتان أخريان، في قضيتي موفونيي وسيرومبا، على الانتهاء. ومن المتوقع أن تصدر الأحكام في وقت لاحق من هذا العام، بعد المرافعات الختامية.

وقد بدأت محاكمة واحدة جديدة، في قضية كاريرا، وذلك في الموعد المقرر لها في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وقد أتم الادعاء مرافعته في خلال ١٦ يوما من أيام المحاكمة. والدفاع الآن في منتصف عرضه لمرافعته. وأود أن أشير إلى أن محاكمة مبامبارا قد أكملت في ٢٨ يوما، استمعت خلالها المحكمة إلى ٢٦ شاهدا وإلى المرافعات النهائية.

وتشكل هاتان القضيتان مثالين جديدين على قدرة المحكمة الجنائية لرواندا على إجراء محاكمات تشمل متهما واحدا في فترة زمنية محدودة للغاية. وفي قضية زيغيرانيرازو، أشرف الادعاء العام على الانتهاء من تقديم مرافعته وسيقوم الدفاع بعرض الأدلة بعد العطلة القضائية.

إن التقدم المحرز في القضايا التي تجري فيها محاكمة متهم واحد سيسمح بالبدء بإجراء محاكمات جديدة. وعقب صدور الحكم على سيروغندو، فإن هناك ١٤ محتجزا ينتظرون المحاكمة. ويتوقع أن تبدأ ثلاث محاكمات تشمل كل منها متهما واحدا خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، على اعتبار أن الدائرة الابتدائية وقاعة المحاكمة ستكونان متاحتين.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى القضايا التي تشمل أكثر من متهم واحد والتي واصلت تقدمها خلال الشهور الماضية. ومن المتوقع أن قضية بوتاري التي تضم ستة متهمين ستصل إلى نهايتها خلال عام ٢٠٠٧. وقدم المتهم الثاني في مجموعة المتهمين أدلته ويجري استجوابه الآن. وفي ما يتعلق بالمحاكمة العسكرية التي تضم أربعة متهمين، فهي ماضية في طريقها إلى الانتهاء من عرض كل الأدلة. وقد انتهى الاستماع إلى غالبية الشهود بشأن ثلاثة من المتهمين. وبالنسبة للمحاكمة التي تجريها الحكومة والتي تضم أربعة متهمين، فإن أفرقة الدفاع تقوم بتقديم مرافعاتها الخاصة بالمتهمين في القضية. وينتظر أن تستكمل هذه المحاكمة خلال عام ٢٠٠٧. وفي ما يتعلق بالمحاكمتين المتبقيتين اللتين تشملان مجموعة من المتهمين، وهما المحكمة العسكرية الثانية التي تشمل أربعة متهمين، وقضية كاريمارا التي تشمل ثلاثة متهمين، فهما الآن في مرحلة تقديم إفادات شهود الادعاء.

وكان ما قدمته حتى الآن وصفا للمستوى العالي من الإنتاجية في عمل محكمة رواندا خلال الشهور الستة الماضية،

حيث أن المحكمة تجري ١١ محاكمة تشمل ٢٧ متهما، وقد أصدرت حكمين. ويتم استخدام القاعات الأربع للمحكمة استخداما كاملا. والمحكمة ماضية نحو الانتهاء من محاكمة ما بين ٦٥ إلى ٧٠ شخصا حتى نهاية عام ٢٠٠٨، كما تبين استراتيجية لمحكمة للإنجاز.

وسيقدم المدعي العام آخر المعلومات حول خططه لإحالة بعض القضايا إلى القضاء الوطني. وأود مجرد أن أذكر أن الادعاء قدم طلبا واحدا للإحالة وفقا للقاعدة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الأدلة، وقد رفضت المحكمة الابتدائية هذا الطلب. وتمثل القضية الآن أمام محكمة الاستئناف.

ويوجد الآن ١٨ متهما ممن قدمت لهم لوائح الاتهام ضدهم ولم يتم احتجازهم. وسيقدم المدعي العام المزيد من المعلومات بهذا الشأن. وأود التشديد على أن تعاون الدول الأعضاء أمر حيوي من أجل اعتقال وإحالة هؤلاء المتهمين وغيرهم من المشتبه بمشاركتهم في أحداث عام ١٩٩٤ إلى العدالة. ولا بد من التأكيد على أن المتهمين يجب أن يمثلوا أمام العدالة، سواء على المستوى الدولي أو المستوى الوطني، من أجل البت في إدانتهم أو براءتهم. وأما الإفلات من العقاب بالنسبة للمشتبه بارتكابهم الجرائم، فهو ليس خيارا مناسبا.

وفي جلسة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أشرت إلى الحاجة إلى تعاون الدول الأعضاء في استيعاب الذين حكمت المحكمة ببراءتهم. وقد صدر حكم ببراءة متهمين اثنين في قضية كاينغوغو في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وقبل أربعة أشهر، أي في شباط/فبراير ٢٠٠٦، أكدت محكمة الاستئناف براءتهما. وما زالا يقيمان في منزل آمن في أروشا، على الرغم من المحاولات العديدة التي قامت بها المحكمة لإيجاد إقامة لهم في بلد مضيف محتمل. وهذه مشكلة صعبة، وتعتمد المحكمة على الدول الأعضاء في هذا المجال.

ومن أجل ضمان تنفيذ استراتيجية الإنجاز لدى محكمة رواندا بنجاح، لا بد من المثابرة ومن توفير أقصى درجات الكفاءة. وبالتالي، فإنني في رسالتي المؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن طلبت تمديد ولاية ١١ قاضيا دائما بدلا من اللجوء إلى إجراء عملية انتخاب. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، وهو الوقت الذي يشكل وفقا للنظام الأساسي بداية الولاية التالية لفترة أربع سنوات للقضاة، فإنهم جميعا سيكونون منشغلين في المحاكمات. وسيكون بعضهم منشغلا باستكمال ما تبقى من المحاكمات التي تشمل مجموعة من المتهمين، وسيكون البعض الآخر منهمكا بإجراء المحاكمات الجديدة لمتهم واحد والتي ستبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. وإذا لم تتم إعادة انتخاب بعض هؤلاء القضاة، فإن ذلك قد يؤدي إلى عرقلة خطيرة لعمل المحكمة. وفي أسوأ الأحوال قد يكون من الضروري إعادة إجراء المحاكمات من جديد بقضاة جدد.

وصحيح أن تمديد ولاية قضاة لم تتم إعادة انتخابهم بشكل فردي أمر ممكن. ولكن ذلك لن يكون حلا عمليا. ولم يعتمد هذا الحل إلا في القضايا التي تم الاستماع إلى المرافعات بشكل جزئي ولكن ليس بالنسبة لأنشطة قضائية أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عدم الاستخدام الكامل للموارد المتاحة. كما أن ذلك لن يكون مجديا من حيث التكلفة. وفضلا عن ذلك، فإنه حتى إذا جرى استبدال قضاتنا بأكثر القضاة خبرة على مستوى القضاء الوطني، فإن القضاة الجدد الذين سينضمون إلى المحكمة سيحتاجون إلى الوقت من أجل الحصول على المعرفة المؤسسية اللازمة. ولكن هذا الوقت ليس متاحا في هذه المرحلة الهامة من تاريخ المحكمة. وستعني عملية الانتخاب أن القضاة سيتم انتخابهم لفترة أربع سنوات ابتداء من أيار/مايو ٢٠٠٧ ولغاية

أيار/مايو ٢٠١١. ولكن استراتيجية الإنجاز مبنية على أساس أن قضاة المحكمة سوف ينجزون عملهم في نهاية عام ٢٠٠٨. وفي ظل هذه الظروف، من المفضل بجلاء أن يصير تمديد ولاية القضاة لفترة تناهز ١٩ شهرا، بدلا من انتخاب قضاة لفترة أربع سنوات.

وقد سررت لملاحظة أن الأمين العام في رسالته المؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة، قد طلب تمديد ولاية القضاة. وسيكون مفيدا إلى حد كبير بالنسبة لعمل المحكمة إذا تمكن المجلس من الموافقة على طلبنا في أقرب وقت ممكن.

وكانت سياستنا المقصودة أن نتبع هذا النهج خلال مختلف الصيغ التي مرت بها استراتيجية الإنجاز. ومن شأن ذلك أن يسهل مقارنة المعلومات المقدمة كل ستة أشهر من أجل تقييم التقدم المحرز. وفضلا عن ذلك، تعمدنا في الوثيقة التركيز على الأنشطة القضائية للمحكمة وعلى التدابير التي يتخذها القضاة من أجل التعجيل في سير المحاكمات. وفي ضوء ذلك، من المهم التأكيد على أنه بموازاة هذه الأنشطة الأساسية، جرى باستمرار بذل جهود من جانب المحكمة الدولية لرواندا بأقسامها الثلاثة من أجل تحسين أساليب العمل بطرائق أخرى قد لا تكون مرئية من جانب مراقبي المحكمة. وحيث أن هذه التدابير أدت إلى تحسين الكفاءة إلى حد كبير، فإن الصيغة الجديدة لاستراتيجية الإنجاز تتضمن مرفقات جديدة.

ويصف المرفق السادس المبادرات التي اتخذها مكتب المدعي العام لتسهيل سير المحاكمات. وسيتناول المدعي العام هذه المبادرات في العرض الذي سيقدمه. ومن جانبي، أود أن أشير إلى المرفق السابع الذي يقدم جدولا بقوائم التدابير المتخذة من جانب قلم المحكمة لدعم العملية القضائية. وأود أن أؤكد للمجلس على أن قائمة المبادرات الجديرة بالثناء كان من الممكن أن تكون أطول مما هي عليه الآن. ولكن مراعاة للإيجاز والتبسيط، لم يكن ممكنا أن نورد في المرفق جميع التدابير التي تم تنفيذها. وأود أن أسترعي انتباهكم بصورة مقتضبة إلى مجرد مثالين من تلك القائمة.

التوضيح الأول يتعلق بشواغل الترجمة الشفوية. فجميع الشهود تقريبا يتكلمون لغة الكينيارواندا. وحتى عام ٢٠٠٠ اتبعنا أسلوب الترجمة الشفوية التتبعية، حيث كان المترجم يجلس إلى جوار الشاهد، ويسجل ملاحظات، وبعد أن ينتهي من الاستماع بالكينيارواندا إلى ذلك الجزء من الإفادة، يقوم بترجمته إلى اللغة الفرنسية. ومن ثم يعمد المترجم الموجود في كشك الترجمة إلى ترجمته إلى الانكليزية. وبعد أن تم اكتساب قدر كبير من التدريب، أصبح من الممكن إجراء ترجمة شفوية فورية من الكينيارواندية إلى الفرنسية، وعقب ذلك من الفرنسية إلى الإنكليزية. وسمح ذلك بتوفير ٢٥ في المائة من وقت المحكمة الفعلي. ومؤخرا أصبح قسم اللغات يوفر الترجمة الفورية، ليس بين لغة كينيارواندا والفرنسية في الاتجاهين فحسب، ولكن أيضا بين كينيارواندا والانكليزية. وبفضل ذلك المستوى المتقدم من الترجمة الفورية، وفرنا قدرا كبيرا من الوقت وزادت سرعة إجراءاتنا.

ويتعلق المثال الثاني بتدوين المحاضر. فكل إجراءاتنا يدونها كتبة المحكمة. وفي البداية كانت تسلم نسخة خطية من المحاضر بعد الجلسة اليومية. ولكن بفضل إدخال برنامج "CaseView" الإلكتروني، أصبحت المحاضر تظهر الآن على الحواسيب المحمولة للقضاة والأطراف خلال ثوان بعد النطق بالكلمات. وهذا يمكّن من متابعة الشهادة على نحو أدق، وتصحيح الأخطاء، والرجوع إلى الوراء، ومواجهة الشهود بتناقض شهاداتهم، إلخ. وبفضل النظام الجديد ولأن مدونينا الحاليين في المحكمة ذوو كفاءة عالية، لم تعد تحدث المناقشات التي كانت تجري بين الأطراف بشأن الكلمات

التي قالها الشهود بالضبط. وهذا الابتكار وفر وقت المحكمة القيم.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه المجلس إلى المرفق الجديد ٥، الذي يعطي فكرة عامة عن إعلام المحكمة وبناء القدرات في رواندا. وفي طليعة برنامج المحكمة للاتصال يأتي المركز الإعلامي في كيغالي، الذي يستقبل أعدادا كبيرة من الزوار من كل مناكب الحياة. ويشمل برنامجنا لبناء القدرات تدريب القضاة والمحلفين، والمدافعين والناشطين في مجال حقوق الإنسان. وهناك برنامج زمالة خاص للطلبة الروانديين ظل يعمل خلال السنوات الست الماضية. ولا تزال المحكمة تستقبل وفودا من رواندا. والمراقبة المباشرة لمحاكماتنا ومناقشاتنا مع مسؤولي المحكمة توفران فهما أفضل لإسهامنا في العدالة والمصالحة في رواندا.

وتنظم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أيضا حلقات عمل منتظمة في مختلف محافظات رواندا. والغرض من حلقات العمل توعية الشعب الرواندي بأعمال المحكمة. وتلقت المحكمة تمويلا من المفوضية الأوروبية، سيستخدم لإنشاء مراكز في مختلف المحافظات في رواندا. وتجري حاليا مفاوضات مع الحكومة الرواندية بهذا الشأن.

وواصلت رواندا التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية بتيسير استقدام الشهود بشكل منتظم من كيغالي إلى أروشا بتوفير الوثائق ذات الصلة لإجراءات المحكمة. وتعرب المحكمة عن تقديرها لذلك. ومن الأهمية بمكان تفادي التأخير في إعداد الوثائق. والمرونة من جانب السلطات من شأنها الإسهام في تحقيق تلك الغاية.

وأود أن أختتم بتوجيه الشكر إلى أعضاء مجلس الأمن، والأمين العام والدول الأعضاء على دعمهم للمحكمة لإنجاز أعمالها بنجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي موس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كارلا دل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيدة دل بونتي (تكلمت بالانكليزية): أشكركم شكرا جزيلا، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لأقدم إلى المجلس تقييمي للتقدم المحرز في إستراتيجية الإنجاز ولتوضيح المشاكل التي لا نزا ل نواجهها. وقد قدمنا بالفعل تقييما مكتوبا؛ وأعتزم التركيز على المسائل الرئيسية.

لقد اتخذ عدد من الإجراءات داخليا لزيادة فعالية المحكمة مع المحافظة على أعلى المعايير المتوقعة من محكمة دولية أنشأتها الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، اقترحت ربط القضايا ذات الأساس الجنائي المتشابه. وقدمت أربعة اقتراحات لذلك الغرض، قبلت دوائر المحكمة ثلاثا منها. وقد بدأت محاكمة تشمل ستة متهمين. وفي وقت لاحق من هذه السنة، ستبدأ محاكمة موحدة، تشمل تسعة أشخاص متهمين بجرائم ارتكبت في سريبرينتشا، وكذلك محاكمة أخرى، تشمل ست شخصيات سياسية وعسكرية قيادية متهمة بجرائم ارتكبتها القوات الصربية في كوسوفو.

ومبادرتي الثانية هي اقتراح نقل القضايا التي تشمل جناة على المستويين الأوسط والأدنى. وقوبل ذلك العمل بمعارضة شديدة من بعض جماعات الضحايا. غير أن تقييمي للأجهزة القضائية المحلية هي أنها الآن قادرة على محاكمة هذه القضايا. ولذلك قدمت ١٣ اقتراحا، بداية من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، أطلب فيها نقل قضايا إلى الولايات القضائية الداخلية ليوغوسلافيا السابقة. ولا توجد قضايا أخرى لدى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يمكن أن تحال

إلى محاكم المنطقة، لأنها، وفقا للتصنيف الذي وضعه المجلس، تتعلق كلها بأكبر القادة المسؤولين عن أفظع الجرائم.

ثالثا، ظللت أعمل مع القضاة في اتخاذ كل التدابير الممكنة لضمان أن تكون إجراءات المحكمة نفسها فعالة بأكبر قدر ممكن. وقدمت مجموعات متكاملة من المقترحات للإصلاح من شأنها، إذا ما نفذت، أن تسرع بقدر كبير بالإجراءات السابقة للمحاكمة وإجراءات المحاكمة. وبالنظر إلى خطورة القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من الضروري الاستعجال بتحسين إدارة إجراءات ما قبل المحاكمة، حتى يمكن اختصار بعض المسائل قبل بدء المحاكمات وليتسنى للمحاكمات التركيز على الأمور المتنازع عليها فعلا.

ويجب اتخاذ القرارات بشأن المسائل الرئيسية قبل وقت طويل من بداية المحاكمة. وعلى سبيل المثال، من الأهمية بمكان الإسراع الشديد بإصدار قرار بشأن اقتراح يتعلق بالكشف عن المواد المحفوظة في النسخة الإلكترونية أو الخطية التي قدمتها في قضية سيسيلي قبل أكثر من عامين.

واقترحت أيضا اتباع نهج أكثر دينامية بشأن الحقائق المثبتة فيها من قبل. فهذه الحقائق قد ثبتت في محاكمات سابقة، ولدى دوائر المحكمة السلطة لتقرر أنه لا يجب إثباتها مرة أخرى في محاكمة معينة. ولذلك تشكل وسيلة الحقائق المثبتة أداة رئيسية للحد من نطاق المحاكمات. مثلا، أثبت الادعاء أن وجود صراع دولي مسلح في البوسنة والهرسك ما لا يقل عن خمس مرات، مهدرا شهورا وشهورا في إثبات نفس الحقائق، وأحيانا بنفس الشهود، في قضية تلو الأخرى. وسيتعين علينا أن نثبتها مرة أخرى، للمرة السادسة، في محاكمة برليتش الجارية.

وبادرتُ أيضا بالدعوة إلى استخدام الوقت بفعالية في المحاكمة. فمثلا، في قضية برليتش، قدم الإدعاء خطة ذات عشر نقاط لتبسيط إجراءات المحاكمة، في إطار الوقت الذي حدده رئيس دائرة المحاكمة، للإدعاء والدفاع، على التوالي، لعرض قضيتهما وإجراء الاستجواب. وقبلت دائرة المحاكمة تلك الخطة، وستكون لتنفيذها آثار إيجابية ذات شأن.

خلال الاجتماع العام للقضاة المعقود في ٣٠ أيار/مايو، اعتمد للأسف تعديل للقواعد الإدارية يسمح لدائرة المحاكمة بتوجيه الادعاء إلى حذف بعض التهم في رفع الدعوى. وبالنظر إلى التوازنات الواردة في النظام الأساسي، وخصوصا واجبات ومسؤوليات المدعية العامة بموجب النظام الأساسي، لا يمكن تفسير هذه التوجيهات إلا باعتبارها ذات طابع استشاري محض. فمجلس الأمن وحده هو الذي لديه السلطة لتعديل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الأمر الذي يضمن استقلال المدعية العامة ويسند إليها المسؤولية عن تحديد التهم التي توجهها في الإدعاء.

إنني أقوم دائما بفحص قضايانا، ولن أتردد في حذف بعض التهم عندما تكون هناك أسباب قضائية واضحة لفعل ذلك. ولكن يستحيل حذف التهم وتشقيق القضايا ذات الطابع المعقد. وولايتي، التي أناطني بها مجلس الأمن، هي محاكمة المسؤولين في أرفع المستويات، وبعبارة أخرى، الأشخاص الذين يبدون في أغلب الأحيان بعيدين جدا عن مسرح الجريمة والذين لا يمكن إثبات مسؤوليتهم إلا بفحص عدد من مختلف القضايا، وغالبا ما تكون في مناطق جغرافية مختلفة.

وقد يؤدي حذف إحدى مواد الاتهام أو عدد منها على نحو مصطنع إلى الإضرار بشدة بقضية الادعاء العام. ويفضي ذلك في نهاية المطاف إلى الإفلات من العقاب على جرائم معينة، ولا ينصف الضحايا الذين يشعرون بالفعل بالحيرة إزاء استراتيجية الإنجاز.

اسمحوا لي أن أعطيكم مثالا على ذلك: سربرنيتسا. أي بنود من بنود الاتهام ينبغي لي أن أحذفها – تلك المتعلقة بقتل ما يزيد على ٠٠٠ ٧ رجل وصبي، أو تلك المتصلة بالنقل القسري لعدد ٠٠٠ ٢٥ من النساء والأطفال والمسنين؟ إن الإقدام على أي من الخيارين يعني أنني سأقدم فقط نصف صور الجرائم الخطيرة التي حدثت في سربرنيتسا. وكيف يمكنني أن أبرر أن أعرض نصف صور الجرائم البشعة التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة فحسب؟ تلك خيارات لست على استعداد، بصفتي مدعيا عاما يمثل الضحايا أيضا، أن أقدم عليها. لأن من شأن هذا أن يدخل تباينا غير مقبول في معاملة الأشخاص الذين تتهمهم المحكمة. ويجب ألا تكون هناك عدالة حسب الطلب.

وفي حين يمثل تعجيل إجراءات المحاكمة واحدة من أعلى أولويات مكتبي، فإن اعتقال بقية المتهمين الفارين من العدالة يمثل أولوية أخرى. ولقد ذُكر ألف مرة أن من غير المتصور أن تغلق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أبوابها في الوقت الذي لا يزال رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش طليقي السراح. وأود أن أؤكد مرة أخرى أمام المجلس أن إفلات هذين الشخصين، اللذين هما أخطر مخططين للجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك وهما متهمان بجريمة الإبادة الجماعية، من العقاب سيمثل لطمة شديدة، لا للمحكمة ونجاحها وفشلها فحسب، وأنما أيضا لمستقبل العدالة الدولية في مجموعها.

وتقع على صربيا المسؤولية الرئيسية عن تحديد أماكن وجود الفارين الستة من العدالة جميعهم، واعتقالهم، ونقلهم. وقدر ما أعلم، فإن ملاديتش، وتوليمير، وهاديتش، وزوبلياتين موجودون في صربيا. وعلاوة على ذلك، هناك معلومات ثابتة تربط بين صربيا وكاراديتش، والمجهول مكان وجوده، وجورجيفيتش الذي ما زال يعتقد أنه موجود في روسيا. وحقيقة أن ملاديتش كان ضابطا عاملا في جيش يوغوسلافيا حتى أيار/مايو ٢٠٠٢، أي لمدة سنة ونصف بعد سقوط ميلوسيفيتش، وسبع سنوات بعد توجيه الاتهام إليه، تضيف إلى مسؤولية بلغراد عن عدم تسليم الجنرال السابق.

وعلى امتداد الأشهر الاثني عشر الماضية، وعدت السلطات الصربية مرارا بتسليم ملاديتش في القريب. وذكر لي المسؤولون الصربيون بانتظام أن الدائرة بدأت تضيق حوله. وفي نهاية نيسان/أبريل، وفي ضوء عدم تحقيق صربيا النتائج التي وعدت بها، أعدت تقييم كامل العملية، وثبت لي أنها توجد بها ثغرات خطيرة. وفي عام ٢٠٠٥، لم تحدث أي محاولة حقيقية للكشف عن مكان وجود ملاديتش واعتقاله؛ وضاع الوقت في محاولة تشجيعه على أن يسلم نفسه طواعية. ويبدو، منذ بداية هذا العام، أنه اتخذت إجراءات أخرى. فقد تم بصفة خاصة استهداف شبكة مؤيديه واعتقال عدد منهم. وكانت هذه الإجراءات أحيانا مثيرة للاهتمام، وغذت العديد من المقالات الإخبارية ولكنها افتقرت إلى حُسن التقدير اللازم، الذي كان يمكن أن يكفل الحصول على المعلومات التي تؤدي إلى ملاديتش.

وكان أكبر اختلال صارخ هو الانعدام التام للتعاون بين السلطات العسكرية والسلطات المدنية. وكانت أوجه عدم الاتساق التي أمكنني تحديدها في مختلف التقارير المقدمة إلي مفاجأة أخرى اضطرتني إلى الشك في أن بعض المعلومات الواردة في تلك التقارير تم التلاعب بها لأسباب سياسية. ولم نستطع حتى الآن، في تعاوننا مع بلغراد، أن نصل إلى مستوى الثقة والشفافية الذي بلغناه مع بلدان أخرى. وسأظل على اتصال مستمر بالحكومة الصربية في الأشهر القادمة، في محاولة لبناء مزيد من الثقة وإقامة اتصال أفضل.

أما بشأن الجوانب الأخرى للتعاون مع بلغراد، فقد أُوفدت بعثة في النصف الثاني من أيار/مايو لاختبار الترتيبات الجديدة المتفق عليها مع حكومة صربيا والجبل الأسود بشأن

إمكانية الوصول إلى المحفوظات. وما برحت هذه مشكلة طويلة الأجل. وتتسم المعلومات الأولى التي حصلت عليها من موظفي مكتبي بأنها مشجعة.

ومجمل القول، كان التعاون المقدم من صربيا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولا يزال بالغ الصعوبة والإحباط. فهناك مقاومة سياسية وإدارية شديدة داخل النظام، ويلزم توفر إرادة سياسية قوية للتغلب على تلك العقبات. ولا يمكنني، على أساس ما لدي من حقائق، أن اقتنع بأن صربيا على استعداد لاعتقال ملاديتش. وقد تفضل السلطات حتى الآن، لعدد من الأسباب، دفعه على تسليم نفسه طواعية.

ويتعين أيضا على جمهورية صربسكا، في البوسنة والهرسك، أن تزيد زيادة كبيرة جهودها لتحديد أماكن وجود الفارين من وجه العدالة واعتقالهم. وفي حين أنه من غير الواضح ما إذا كان كاراديتش ما زال يقيم أحيانا في جمهورية صربسكا أو يسافر عن طريقها، فإن من المؤكد أن جزءا من شبكته وجزءا من عائلته ما زالا هناك. وفي الفترة التي يشملها التقرير، تناقص إلى حد ما التعاون الذي تقدمه جمهورية صربسكا إلى مكتبي لأسباب سياسية، ولإجراء تعديلات في أفراد الشرطة. والآن وقد عُين فريق جديد، لا بد أن يتكثف بسرعة البحث عن كاراديتش. وما زال مكتبي على علاقة عمل إيجابية مع الجبل الأسود منذ ما يزيد على عام، وأتوقع أن يستمر ذلك التعاون بأقصى سرعة. ويعيش جزء من عائلة كاراديتش في الجبل الأسود، ويمكنه أن يعتمد على العديد من المؤيدين له هناك.

وأشعر بخيبة أمل خاصة إزاء عدم التحرك بشأن شخص هام آخر فار من العدالة، وهو فلاستيمير جورجيفيتش. وذكرت السلطات الروسية أن التحقيقات التي أجرتها لم تؤد إلى أية نتائج. وستكون لذلك آثار سلبية على استراتيجية الإنجاز، لأنه إذا لم يتم تسليم جورجيفيتش في غضون الأسابيع القادمة سيكون من المستحيل محاكمته مع الأشخاص الستة الآخرين المتهمين معه. وسيتعين، بناء على ذلك، تبديد الموارد على إجراء محاكمة منفصلة. وجورجيفيتش متهم بجرائم خطيرة ارتكبتها القوات الصربية في كوسوفو. ولا تدعو التأخيرات الطويلة التي لا مبرر لها في نقل زيلينوفيتش، الذي ما برح محتجزا في روسيا منذ آب/أغسطس ٢٠٠٥، إلى التفاؤل بشأن مستقبل تعاون المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مع الاتحاد الروسي.

ومما يدعو أيضا إلى القلق أن منظمة شقيقة للمحكمة، وهي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ترفض التعاون على نحو تام مع المحكمة. ويواجه مكتبي في هذه الأيام صعوبات في الحصول على الوثائق التابعة للبعثة تزيد على تلك التي يواجهها في الحصول على الوثائق في أماكن أخرى في يوغوسلافيا السابقة. وعلاوة على ذلك، تشجع قيادة البعثة على وجود مناخ يثني الشهود عن التكلم مع المحققين التابعين لي فيما يتعلق بمرتكبي الجرائم من الألبان. إلا أنه ظهرت منذ وقت قصير، دلائل على أن البعثة على استعداد لاتخاذ موقف بناء على نحو أكبر في علاقاتها مع مكتبي.

وفي تقريري الأخير، أوضحت باستفاضة سبب استمرار بقاء كاراديتش وملاديتش طليقي السراح بعد ما يزيد على ١٠ سنوات من توجيه الاتهام إليهما لأول مرة. وما زال تقييمي حتى الآن هو نفس التقييم. فعلى صربيا أن تفعل ما هو أكثر بكثير مما تقوم به الآن لاعتقال راتكو ملاديتش ونقله. ويمثل اعتقال رادوفان كاراديتش مسؤولية متشاطرة بين صربيا، وجمهورية صربسكا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي.

ومن المحزن أنه لا يوجد حتى الآن من يبحث بنشاط عن كاراديتش. وسيؤدي التخفيض المخطط له في أعداد أفراد قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي إلى زيادة تفاقم الحالة. وبالنظر إلى أنه لا يوجد أي شخص آخر يبدو أنه تتوفر لديه الإرادة السياسية لتحديد مكان وجود كاراديتش وملاديتش، لن يكون أمامي خيار سوى أن أطلب إلى المجلس تخويلي سلطة اعتقال الفارين من العدالة أينما وجدوا، وتخصيص الموارد اللازمة لمكتبي للقيام بذلك. وفي نهاية المطاف، لا أرى أي سبيل آخر كي تفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بولايتها، وتحقق التطلعات المشروعة التي يعلقها الضحايا على الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر المدعية العامة ديل بونتيه على بيانها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد حسن بكر جالو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد جالو (تكلم بالانكليزية): منذ تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (انظر S/PV.5328)، استمر تنفيذ استراتيجية الإنجاز في إحراز التقدم على نحو مرض في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. والتطورات التي حصلت مؤخرا ترد في وثيقة استراتيجية الإنجاز المنقحة للمحكمة، وهي الوثيقة التي أحالها رئيس المحكمة إلى مجلس الأمن عقب المشاورات مع مكتبي ومع قلم المحكمة.

في الأشهر الستة السابقة بدأ مكتب المدعي العام بقضية كريرا، الذي اختتم منذ ذلك الوقت مرحلة المقاضاة. وتجري حاليا مرحلة الاتهام. وخلال هذه الفترة اختتمنا النظر في ثلاث قضايا أخرى ونحن على استعداد للشروع في ثلاث محاكمات جديدة قبل نهاية ٢٠٠٦. ونجح مكتب المدعي العام أيضا في اختتام إقرار بالذنب عن طريق التفاوض، في قضية جوزيف سيروغيندو، كما أشار رئيس المحكمة.

وتواصل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا مواجهة التحديات في تعقب ١٨ من الهاربين المتهمين وفي إلقاء القبض عليهم. وفي تقريري الأخير إلى المجلس أزحت الستار عن أن المعلومات الاستخبارية المتاحة لمكتبي تؤكد أن الهارب المتهم فيليسيان كابوغا يواصل الإقامة في كينيا ويواصل عمله التجاري فيها. ولا يزال طليقا. إن إلقاء القبض عليه وتقديمه إلى المحاكمة يبقيان يشغلان الأولوية الأولى بالنسبة للمحكمة، وحقا بالنسبة إلى جميعنا. ونقوم باتصال بالسلطات في كينيا بشأن هذه المسألة، ووعدت بالتعاون. وعلى الرغم من ذلك فإنه يبقى طليقا. وأعتقد أن حكومة كينيا بحاجة إلى التشجيع على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية في هذا الصدد وعلى زيادة تكثيف الجهود لتعقب فيليسيان كابوغا وإلقاء القبض عليه ونقله إلى المحكمة الجنائية لتقديمه إلى المحاكمة.

إن تهرب كابوغا من العدالة مبعث قلق بالنسبة إلينا جميعا، وأيضا بالنسبة إلى كثير من منظمات المجتمع المدني داخل أفريقيا وخارجها. وفي اجتماعاتي بالمنظمات غير الحكومية الأفريقية في أيار/مايو ٢٠٠٦ وقعت ٦٩ تقريبا من المنظمات غير الحكومية على التماس يدعو حكومة جمهورية كينيا إلى التعاون مع المحكمة الجنائية في هذا الصدد. وأشارت منظمات غير حكومية كينية محلية أيضا إلى رغبتها في التعاون مع المحكمة. ومنظمات المجتمع المدني هذه تؤدي دورا قيّما بوصفها جهات شريكة مع المحكمة الجنائية في توخي إقامة العدالة الدولية. وتستحق الثناء والتأييد. ونأمل في أن تؤتي هذه الشراكة بين المحكمة ومجموعات المجتمع المدني والأمم المتحدة وحكومة كينيا، وأيضا حكومات أخرى ثمارها.

إن تعقب الهاربين الـ ١٧ الآخرين وإلقاء القبض عليهم لا يزالان يشغلان أولوية عالية . ولذلك، نواصل التأكيد على الحاجة إلى تعاون الدول الأعضاء لكفالة إلقاء القبض عليهم وتقديمهم في النهاية إلى المحاكمة إما في المحكمة الجنائية أو في البلدان الراغبة في قبول قضايا عند إحالتها من المحكمة الجنائية. ومن سوء الحظ أننا لم نسجل في الأشهر الستة الماضية أي إلقاء للقبض على هارب من الهاربين أو نقله إلى المحكمة الجنائية.

إن إحالة المتهمين بمقتضى المادة ١١ مكررا من النظام الداخلي وقواعد الإثبات لا تزال عملية بطيئة ومنطوية على التحدي. والطلب الأول لنقل قضية متهم إلى نطاق الولاية الوطنية رفضته دائرة المحكمة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦. وذلك الحكم يقيد تقييدا كبيرا مجموعة البلدان المتاحة للإحالة، وفي هذا الصدد يمكنه أن يترك أثرا سلبيا في استراتيجية الإحالة. بيد أن القرار النهائي لم تتخذه بعد دائرة الاستئنافات المشتركة بين المحكمتين.

لقد دعا مجلس الأمن، في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، الدول الأعضاء إلى المساعدة في تطوير قدرة الدول الراغبة في قبول هذه القضايا. ولكن تقوم حاجة إلى مزيد من الضمانات الملموسة لإمكانية دعم تلك البلدان، بما في ذلك رواندا، ومن الدلائل على ذلك، لتشجيع نشوء استجابة أكثر إيجابية لطلبات المحكمة الجنائية لقبول القضايا. ينبغي توفير الدعم للولايات الوطنية الراغبة في استلام المتهمين عند الإحالة ومقاضاتهم ولكنها غير قادرة على ذلك بسبب القيود على الموارد. وبينما نقر بالتكلفة التي تقع على الدول من الضروري قطعا أن تقوم دول أكثر لديها الولاية للنظر في هذه القضايا ولديها القدرة على ذلك بتقديم نفسها وبأن تشاطر المحكمة الجنائية هذه المهمة ابتغاء النهوض بمسألة نظام العدالة الجنائية الدولية.

ومنذ تقريري الأخير إلى مجلس الأمن اجتمعت بموظفي الحكومة لأربعة بلدان أفريقية تقريبا وناقشتهم حول إمكانية إحالة القضايا إلى تلك الدول من أجل إجراء المحاكمة. ونحن ننتظر استجاباتهم. وبينما ترغب بعض البلدان من الناحية المبدئية في قبول هذه القضايا، فإن عدم كفاية القدرة القضائية لا يزال يشكل العقبة الرئيسية التي تعترض تعاونها الفعال.

ولا تزال رواندا موضع تركيزنا الرئيسي لإحالة قضايا المتهمين للتقديم إلى المحاكمة. وفي هذا الصدد تلقيت إشارات من حكومة رواندا بأنها تعتزم هذه السنة اتخاذ التدابير الضرورية لإرساء الأهلية لاستلام القضايا من المحكمة الجنائية. وصلاحية رواندا يمكنها أن تنهض على نحو كبير باستراتيجية النقل التي تأخذ المحكمة الجنائية بها.

وفي هذه الغضون يقدم مكتبي إسهامه في بناء القدرة في النظام القانوني الرواندي توقعا لهذا التطور. يعمل حاليا سبعة محامين روانديين في مكتب المدعي العام ويوجد أيضا محققون ومساعدون في مجال اللغة روانديون. ونتوقع أن تكون تجربتهم ذات فائدة لحكومة رواندا بصورة عامة، وعلى نحو خاص في تناول القضايا المحالة. وعلاوة على ذلك، عرضنا إلحاق ثمانية أماكن للمدعين الروانديين بمكتب المدعي العام في أروشا بوصف ذلك إسهاما منا في تدريب المحامين الروانديين. وسيساعد موظفونا في كيغالي وأروشا أيضا في تدريب المحققين الروانديين.

والمفاوضات مع الدول الأوروبية الأخرى فيما يتعلق بإحالة القضايا مستمرة أيضا. وننتظر الاستجابات فيما يتعلق بقضايا ثلاثة من المتهمين حدد هويتها مكتب المدعي العام للإحالة إلى أوروبا.

وفي تطور جديد سارّ تبدي الآن بلدان كثيرة على نحو متزايد التزاما بمقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية المقيمين في

أرضهم الذين لم توجه المحكمة الجنائية اتهامات ضدهم. ونتعاون مع تلك البلدان عن طريق تقديم الإثبات الموجود تحت تصرفنا لها لتمكينها من أن تقاضي بنجاح أولئكم المرتكبين للإبادة الجماعية. والتزام الدول هذا سيسهم إسهاما أكبر في ضمان عدم وجود ملاذ آمن حتى للأشخاص الذين قد لا يكونون متّهمين من قِبل المحكمة الجنائية. ونشجع تشجيعا قويا الدول الأخرى على اعتماد هذه السياسة.

وسنواصل وضع التركيز على مقاضاة المتهمين في القضايا المرفوعة إلى المحكمة، وإعداد القضايا للمعتقلين الـ ١٤ المتبقين، وعلى أقصى تقدير ست من الثماني عشرة قضية للذين هم طلقاء، وتنفيذ استراتيجية أكثر فعالية لتعقب الهاربين وإلقاء القبض عليهم، ومواصلة إجراءات الإحالة إلى الولايات الوطنية فيما يتعلق بالمتهمين. وأقترح أن أطلب إحالة قضايا بعض المعتقلين وأيضا قضايا معظم الـ ١٨ شخصا الذين لا يزالون طليقين.

ولا نزال واثقين بأن المحكمة الجنائية يمكنها أن تنهي النظر في قضايا جميع المتهمين المعتقلين حاليا - الذين يحاكمون أو ينتظرون المحاكمة - بحلول الموعد الأخير وهو ٢٠٠٨ لاستراتيجية الإنجاز. ولكن في تقريري الأخير إلى المجلس استرعيت الانتباه إلى تحديين نواجههما: إلقاء القبض على الهاربين وإحالة القضايا. ولا يزال هذان التحديان قائمين.

ونقترح أن نقاضي في المحكمة الجنائية على الأكثر ستة من الأشخاص الطليقين، ومنهم السيد كابوغا. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) نقترح نقل القضايا المتبقية إلى الولايات الوطنية من أجل المقاضاة. والحالة المثلى هي أن يلقى القبض أولا على جميع هؤلاء الهاربين وأن ينقلوا إلى المحكمة الجنائية، ثم الشروع في التصرف حيالهم، إما بالمحاكمة في المحكمة الجنائية أو بالإحالة. وفي حالة بقائهم طلقاء لا تزال إحالة قضاياهم إلى بلد آخر ممكنة. ولكن الحاجة إلى إلقاء القبض عليهم لتمكين القضية من أخذ مجراها في البلد المحال إليه ستبقى. والتعاون الدولي في إلقاء القبض على الهاربين ونقلهم إلى المحكمة الجنائية أو إلى البلدان المحال إليها يبقى بالتالي حتميا.

وفي حالة عدم إمكان أن تنقل لأي سبب القضايا المخصصة للإحالة - وهي القضايا التي يبلغ عددها في الوقت الحاضر ١٧ على الأقل والتي يمكن أن يصل عددها إلى ٢٠ - إلى الولايات الوطنية فإن عبء مقاضاة المتهمين في هذه القضايا سيعود إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وذلك يزيد عبء عملنا زيادة كبيرة ويمثل تحدياً حقيقياً لاستراتيجية الإنجاز.

من ناحية أخرى، وعلى المستوى الداخلي، واصلنا تطوير وتنفيذ استراتيجيات داخلية لتيسير الانتهاء من نظر القضايا بسرعة، بما في ذلك تحسين إدارة مكتب المدعي العام واستخدام الأدوات التكنولوجية. وأحد هذه التحسينات إدخال العمل بنظام الكشف الإلكتروني، وهو نظام لإدارة المعلومات يقوم على الحاسوب ويشتمل على جميع الأدلة غير السرية وغيرها من المعلومات التي يحتفظ بها المكتب. ويتاح مصرف المعلومات هذا للدفاع بناء على طلب يقدم من خلال شبكة الإنترنت، ويمكن من خلاله لمحامي الدفاع أن ينفذوا إلى قاعدة المعلومات التي لدينا من أي مكان في العالم وعلى مدار الساعة وكل أيام الأسبوع. وأهم فائدة لهذا النظام أنه يسهل التزام مكتب المدعي العام لالتزاماته بالإفصاح عما لديه من معلومات بموجب القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، والتعجيل بعملية المحاكمة.

وقد اعتمدت أدوات أخرى أيضاً، مثل شبكة الإنترنت ونظم بيانات خريطة القضية، كما تحددت بمزيد من التفصيل في وثيقة استراتيجية الإنجاز. ونحن كذلك بصدد

صياغة أفضل الممارسات والمعايير في مختلف جوانب التحقيق وعملية المحاكمة، فضلاً عن وضع كتيبات القواعد الإرشادية والإجراءات لضمان التقيد بتلك الممارسات والمعايير.

وتستهدف كل تلك الأدوات زيادة كفاءة مكتب المدعي العام في الاضطلاع بولايته وتسريع عمل الادعاء العام في القضايا المنظورة والتعجيل به. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحرص على استعراض أساليب عملنا واستراتيجياتنا باستمرار. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، عقدنا الاستعراض الاستراتيجي الثاني الذي أتاح لنا الفرصة لتحديد الإجراءات التي نحتاج إلى اتخاذها لضمان نجاح استراتيجية الإنجاز. وانطلاقاً من تلك العملية، وضعنا خطة استراتيجية، ونأمل أن تفيد في إرشادنا خلال السنوات المتبقية من الولاية.

وبينما ستفضي كل تلك الإجراءات الداخلية المتخذة في مكتب المدعي العام، إلى جانب إجراءات أخرى اتخِذت بمكتب السجل والدوائر، إلى زيادة كفاءة المحكمة، فإن المسائل الأكثر إلحاحاً بالنسبة للمحكمة ما زالت تتمثل في مسألتي الاعتقال والإحالة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكركم، سيدتي، ومجلس الأمن والأمانة العامة والدول الأعضاء، على مواصلة تقديم الدعم النشط للمحكمة من أجل تنفيذ ناجح لولايتها وإنجاز تلك الولاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد جالو على إحاطته الإعلامية.

وأدعو الآن أعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء بملاحظات أو طرح أسئلة إلى إبلاغ الأمانة العامة بذلك.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن اشكر رئيسي المحكمتين، القاضي فاوستو بوكار والقاضي إريك موس، كما أشكر المدعيين العامين للمحكمتين، السيدة كارلا دل بونتي والسيد حسن جالو، على تقاريرهم إلى مجلس الأمن.

واليابان تفهم أن المحكمتين تواصلان جهودهما لتحقيق العدالة. ونؤكد مرة أخرى على موقفنا بضرورة تشجيع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بقوة من أجل الوفاء باستراتيجيتي الإنجاز لكل منهما من خلال استكشاف كل الإجراءات اللازمة والملائمة.

وفي هذا الصدد، نتوقع أن المحاكمات الواسعة النطاق التي يمثل فيها عدة متهمين والمطبقة مؤخراً في إطار محكمة يوغوسلافيا السابقة سوف تؤدي إلى تعجيل ناجح لإجراء المحاكمات، مع الوفاء بمتطلبات العملية القانونية الواجبة. واليابان تؤيد تمديد ولاية القضاة الدائمين الأحد عشر في محكمة رواندا تحقيقاً لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بتلك المحكمة. وقد أكد القاضي موس على موقفه في تقريره إلى المجلس:

> ”من الصعب في هذه المرحلة تبين استراتيجية إنجاز لدائرة الاستئناف الخاصة بمحكمة رواندا، لأن ذلك يرتبط باستراتيجية الإنجاز لمحكمة يوغوسلافيا السابقة“ (S/2006/358، المرفق، الفقرة ٨)

ونرى أنه لا بد من الاهتمام بتحقيق تنسيق وجدولة أفضل بين المحكمتين في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتصل بالتحقيقات بشأن وفاة ميلان بابيتش وسلوبودان ميلوسيفيتش، فإننا نقدر تعاون حكومتي هولندا والسويد. ونشجع محكمة يوغوسلافيا على أن تنفذ بالكامل التوصيات المقدمة من المراجعين السويديين حول سبل تحسين شفافية ظروف الاحتجاز.

واليابان لا تزال تشعر بالقلق إزاء عدم إلقاء القبض على الفارين الرئيسيين المتبقين– وخصوصاً رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش وإحالتهما إلى محكمة يوغوسلافيا، وفيليسيان كابوغا وإحالته إلى محكمة رواندا. وبينما نلاحظ أن حكومة صربيا بدأت في تفكيك الشبكة المساعدة لملاديتش، فقد علمنا أنه لا يوجد في الوقت الحالي ما يدل على المكان الذي يوجد فيه. ونحث جميع الدول ذات الصلة بقوة، بما فيها صربيا، على أن تبذل قصارى جهدها في ذلك الصدد.

والمجتمع الدولي، بما في ذلك حكومة بلادي، يلتزم التزاماً قوياً بتحقيق العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب. ومع ذلك، تؤمن اليابان بأن تحقيق العدالة لا يتطلب إرادة المجتمع الدولي فحسب، بل يتطلب كذلك العزم من جانب الدول المعنية. ولو كان على المحكمتين الانتظار إلى أجل غير مسمى ريثما يحال إليهما من تبقى من الفارين، وأن يبقى دعمنا للمحكمتين غير محدود، فسيكون من الصعوبة بمكان تبرير دعمنا للمحكمتين من خلال الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء. ونود أن نؤكد مرة أخرى أن التمويل المحتمل فيما يتجاوز الموعد النهائي المحدد في استراتيجيتي الإنجاز ينبغي تلبيته من خلال التبرعات الطوعية من الدول المعنية والدول المهتمة خصوصاً.

لقد حان الوقت لتحويل بؤرة الاهتمام في أنشطتنا إلى بناء القدرات وأنشطة التوعية على المستويين الإقليمي والوطني. ولا بد لنا أن نحقق العدالة الحقة والثقة في عملية المصالحة. ولكي يتم ذلك، ينبغي أن نعزز التعاون مع هدف إرساء حكم القانون ووضع آلية لكفالة محاكمات عادلة على الصعيدين الإقليمي والوطني. من هذا المنطلق، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تساعد اليابان دائرة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك من خلال تدريب أعضاء السلك القضائي وتزويده بما يحتاج إليه من معدات. وننظر أيضاً في تقديم مساعدة إضافية للمؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك. ونلاحظ مع التقدير أن المحكمتين قد أنشأتا برامج للتوعية بغية زيادة الوعي وتزويد وسائط الإعلام والجمهور العام بالمعلومات. ونأمل أن تلك الجهود المحمودة سوف تتعزز وأنها سوف تؤتي ثمارها خلال السنوات الأربع والنصف المتبقية.

وفي الختام، نطالب المحكمتين مرة أخرى وبالتعاون مع الدول المعنية، بتحقيق المقاصد المتوخاة من إنشائهما بتقديم جميع الفارين المتبقين إلى المحاكمة بحلول المواعيد النهائية في استراتيجيتي الإنجاز لكل منهما. ويحدونا وطيد الأمل أنه سيتم الإدماج الكامل لجهود المجتمع الدولي على مدى ١٠ سنوات في إطار قدرات إقليمية ووطنية ومجتمعية.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشارك في الترحيب بالقاضي بوكار والقاضي موس، ونرحب أيضاً بالمدعيين العامين كارلا دل بونتي وحسن جالو، ونشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية.

ويسعدنا أن نلاحظ ما تحرزه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من تقدم إذ تعملان من أجل تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز لكل منهما. ونثني على الأحكام التي صدرت، ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. ونلاحظ أيضاً العمل الممتاز للمحكمتين وما تواجهانه من تحديات.

وبالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يتمثل أحد تلك التحديات في الاعتراف المحبط بأنه لا يزال ١٨ متهما طليقي السراح. ويبين ذلك، كما نرى، انعدام تعاون الدول التام مع المحكمة.

ومع أخذ ذلك العائق في الاعتبار، يسرنا أن نبين أن المحكمة لا تزال بصدد تنفيذ إستراتيجية الانجاز الخاصة بها بحلول عام ٢٠٠٨. بيد أن عملية الاستئناف تقدم صورة

مختلفة. ومن المشكوك فيه أن تنظر دوائر الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في قضايا الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحلول التاريخ المتوقع عام ٢٠١٠. ومن الجلي أنه بانخفاض عبء العمل المتوقع الملقى على كاهل الدوائر الابتدائية، سينتقل العبء إلى دائرة الاستئناف. وقد يتعين على المجلس في مرحلة ما تناول مسألة زيادة عدد القضاة في دائرة الاستئناف، لتيسير إستراتيجية الانجاز عموما.

ومرة أخرى، نشيد بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لاعتمادها تدابير جعلت تعجيل المحاكمات أمرا ممكنا، ولحل مشكلة الحصول على شهود من رواندا، ولأحكام الدائرة الابتدائية التي يمكن بموجبها السماح لمحام من محامیي الدفاع باستئناف تمثيل المتهم، في حالة غياب المحامي الآخر.

ويمثل نقل القضايا إلى أجهزة قضائية وطنية عاملا هاما في إستراتيجية الانجاز وفقا للقرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). ونرحب بنية المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا نقل خمسة محتجزين من أصل ١٥ محتجزا ينتظرون المحاكمة في أوروبا إلى أجهزة قضائية وطنية، وكذلك النظر في نقل ما يزيد على ٤٠ ملفا من ملفات القضايا، بما فيها ملفات ١٢ متهما يتعين إلقاء القبض عليهم.

بيد أننا نقلق من جراء تقرير مفاده أن مكتب المدعي العام قد يواجه مشاكل في تنفيذ عملية النقل. وتعزى بعض النكسات إلى أن القوانين الوطنية لا تمنع المحكمتين الاختصاص بالمقاضاة وهو انعدام لقدرة بعض البلدان على تناول القضايا وانعدام الموارد لدعم تلك المحاكمات المعقدة. وينطوي ذلك على تحد من الضروري ألا تواجهه البلدان بمفردها. وبالفعل، نتذكر أن القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) دعا المجتمع الدولي إلى مساعدة أجهزة القضاء الوطنية، كجزء من إستراتيجية الانجاز للمحكمتين، في تحسين القدرات الوطنية على النظر في قضايا جرى نقلها من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى أجهزة القضاء الوطنية.

وبالتالي، من الضروري الحصول على مقترحات بعينها من الأمانة العامة، ومن المحكمتين بالفعل، بشأن ماهية الآليات الملموسة التي يمكن استحداثها لتنفيذ ذلك العنصر الخاص من القرار بصفته سبيلا لدعم استراتيجية الإنجاز التي وضعها المجلس للمحكمتين حقا. وفضلا عن ذلك، وحيث أن معظم القضايا يتعلق برواندا، نلاحظ أن المدعي العام لا يزال يناقش مسألة عقوبة الإعدام مع حكومة رواندا. ويمثل ذلك قضية حساسة يخشى أن تسفر عن فرض الكيل بمكيالين في ما يتعلق بجرائم مماثلة. ونرحب بالتقدم المحرز لردم هوة الخلافات القائمة.

غير أن ثمة قضية هامة تتمثل بتوفر الموارد لرواندا بغية تمكينها من الاضطلاع بعبء العمل. ولا تزال رواندا في غمرة محاكمات الإبادة الجماعية المتواصلة. ومن المهم إعداد إستراتيجية لبناء قدرات النظام القضائي الرواندي بغية تمكينه من الاضطلاع بالقضايا التي تحال إليه بموجب القاعدة ١١ مكررا. وننوه بالجهود التي بذلتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وأخيرا، بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تؤيد تنزانيا طلب تمديد ولاية القضاة الـ ١١ لفترة ١٩ شهرا بعد انتهاء فترات ولاياتهم الراهنة. وكما بيَّن القاضي أريك موزه، سيتفادى مسار العمل ذاك التوقف المحتمل في عمل المحكمة.

وانتقالا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نشيد بالخطوات الإضافية التي اقترحها الفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات، الذي تولى رئاسته القاضي بونومي. وننوه بالحساسية إزاء حقيقة أن فرض أية تدابير

لا يمكن أن يكون على حساب سير العملية على النحو الواجب.

وندرك أنه بينما يبقى تنفيذ إستراتيجية الانجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة بحلول عام ٢٠٠٩ مهما، إلا أنه عرضة للمعاناة من عوامل عديدة، كتوفر الشهود والصعوبات التي تكتنف تعاون الدولة في إلقاء القبض على المتهمين. ولا يقوض انعدام ذلك التعاون من الاختصاص القضائي للمحكمة فحسب، بل إنه يعطل إقامة العدالة لضحايا يوغسلافيا السابقة وشعبها.

وبهذا المعنى نعتبر تعاون الدولة قضية في غاية الأهمية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبالنسبة للمجتمع الدولي. والتزام جميع الدول الجاد سيحرم الهاربين من تجنب الاختصاص القضائي لكلتا المحكمتين. ويتعين علينا أن نضطلع بمسؤولياتنا في القبض عليهم وتسليمهم إلى المحكمتين لإقامة العدالة وإغلاق القضية.

وأخيرا، نناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دفع اشتراكاتها إلى المحكمتين بالكامل وفي الوقت المحدد. وتكتسي اشتراكات الدول الأعضاء أهمية حاسمة إذا أريد للمحكمتين الاضطلاع بولايتيهما والوفاء باستراتيجيات الانجاز التابعة لهما. ومن المؤسف انعدام تلك الاشتراكات عندما تكون الحاجة إليهما ماسة للغاية. ويتعين تغيير تلك الظروف، لصالح استتباب العدالة، والسلم والاستقرار بطريقة جماعية.

السيد دالوتو (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): نود الإعراب عن شكرنا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة و للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وللرئيسين فوستو بوكار وأريك موزه على عرضهما للتقريرين اللذين يصدران مرتين كل سنة. ونود أيضا أن نشكر المدعية العامة كارلا ديل بونتي والمدعي العام حسن بوبكر جالو على تقريرهما.

بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، يسرنا أن نبين أن العمل المنجز خلال الأشهر الستة الماضية قد أسفر عن إحراز تقدم في إستراتيجية الانجاز، في الدائرة الابتدائية، التي تعمل بكامل قدرتها، وفي دائرة الاستئناف، التي تعد قضايا للمحاكمة. ونلاحظ كذلك مع الاهتمام أن محاكمات المتهمين المتعددين ستبدأ في تموز/يوليه وآب/أغسطس من هذا العام، وأن هناك انخفاضا في عدد القضايا التي تنتظر المحاكمة.

ونعتقد أنه على الرغم من الأحداث المعروفة علنا التي حصلت في إطار المحكمة، فقد أمكن تأكيد مسؤولية مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان الدولية، فضلا عن تهيئة الظروف اللازمة لاستتباب العدالة.

ونؤكد إيماننا بأهمية التدابير التي اتخذها الفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات والمقترحات التي تقدم بها بغية تنفيذ إستراتيجية الانجاز. ونود خصوصا التشديد على الدور المتزايد النشاط الذي يمارسه قضاة ما قبل المحاكمة في إعداد القضايا، الأمر الذي ينبغي أن يسفر عن المزيد من التعاون وتسريع المحاكمات. ونؤمن كذلك أن كل التدابير المشار إليها في الفقرتين ٢٠ و ٢٧ (S/2006/353، المرفق ١) مفيدة، وخاصة تلك التدابير التي ستعجل تعيين الدفاع. وينبغي تحقيق التوازن دائما بين المقترحات الرامية إلى تقليل الفترة الزمنية لمرافعات الدفاع والادعاء العام ومقتضيات سير المحاكمات على النحو الواجب.

ونؤازر الجهود المبذولة لتطوير القدرات المطلوبة في أجهزة القضاء الوطنية لمحاكمة المتهمين ذوي التهم المتوسطة والمتدنية الخطورة. ونأمل أن تتوفر المبالغ المالية المطلوبة لذلك.

وأخيرا، نود الإشارة إلى تعاون بلدي القضائي المتواصل مع المحكمة ومجلس الأمن. وقد تجلى ذلك التعاون

في تسليم السيد لوكيتش إلى المحكمة في لاهاي ونقله إليها بسرعة، في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

ونرجو أن تبذل أقصى الجهود المكثفة لتعقب الهاربين الستة ذوي الرتبة العالية وتسليمهم، ولا سيما رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش. وكما هو موضح في التقرير، هذه خطوة لا غنى عنها في عملية السلام والمصالحة والتنمية بالمنطقة.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يرحب وفدي ببدء إجراءات المحاكمة لـ ٢٧ شخصا، ونؤيد الاقتراح بإحالة بعض المحتجزين الـ ١٥ إلى الهيئات القضائية الوطنية. ونحيط علما أيضا بأن قضايا ٥٤ شخصا قد أنجزت أو جار النظر فيها.

ونود أن نحث المدعي العام على الاستمرار في بذل جهود مكثفة لاعتقال من لا يزالون طلقاء السراح. وفي خلال الأشهر القليلة المقبلة، سوف يتعين علينا أن ننظر في الطرق والوسائل اللازمة لزيادة الموارد، وربما لزيادة عدد القضاة في دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي تنظر أيضا في طعون رواندا. ولدينا اقتناع بأهمية إتمام استراتيجية الإنجاز بحلول ٢٠١٠، كما هو محدد في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، تمشيا مع معايير ومبادئ الأصول القانونية.

السيد القحطاني (قطر): في البداية أود أن أشارك المتحدثين السابقين في الإعراب عن الشكر لرئيس المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والمدعي العام بها ولرئيس المحكمة الجنائية لرواندا والمدعي العام بها على عرض التقارير الدورية والإحاطة الشاملة المقدمة للمجلس، التي شملت الجهود التي بذلتها المحكمتان خلال الأشهر الستة الماضية. وننتهز هذه الفرصة لنثني مجددا على المحكمتين لما تقومان به من عمل هام من أجل المساهمة في إحلال السلام والأمن وتحقيق المصالحة الوطنية بصورة دائمة، ولما أحرزتاه من تقدم منذ إنشائهما.

لقد لقيت استراتيجيتا الإنجاز اللتان دعا مجلس الأمن المحكمتين إلى تنفيذهما في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) استجابة طيبة، وتم اتخاذ إجراءات عاجلة على عدة أصعدة لتنفيذ الاستراتيجيتين، بما في ذلك تحويل القضايا الخاصة بالمتهمين من ذوي المناصب المتوسطة والدنيا إلى المحاكم الوطنية ليوغوسلافيا السابقة، وكذلك الاستفادة بشكل أكبر من دور القضاة المخصصين.

وفي إطار الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية، نود أن ننوه بمقترحات الفريق العام المعني بالإسراع بسير المحاكمات التي قُدم تقريرها النهائي في شباط/فبراير الماضي، حيث تم الأخذ بعدد من توصيات الفريق العامل لزيادة فاعلية دور قضاة التحقيق وتحسين فعالية العملية المؤدية للمحاكمة والبدء في استخدام منظومة المحكمة الإلكترونية وإحالة بعض القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية.

لقد توصل التحقيق الأخير الذي قامت به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأجهزة الأمن في هولندا إلى نتيجة مفادها أن سبب وفاة سلوبودان ميلوسيفيتش كانت طبيعية وغير راجعة لأسباب جنائية، وهذا بدون شك ينهي جميع الاحتمالات والشكوك المثيرة التي تولتها أجهزة الإعلام في السابق. ونود في هذا الصدد أن نشير إلى أنه على الرغم من انتهاء محاكمة أحد المتهمين الرئيسيين قبل موعدها، إلا أنه لن يكون لذلك أثر كبير على حجم العمل الكلي للمحكمة، لأن محاكمته كانت في مراحلها الأخيرة على كل حال.

لقد برهنت الأمم المتحدة مرة أخرى على التزامها أمام الشعوب بإنفاذ العدالة من خلال إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الدولية لرواندا، لتقديم المسؤولين عن

أبشع الجرائم البشرية للمحاكمة. ولكن لا يمكن إنفاذ العدالة بحق المتهمين الذين ما زالوا طُلقاء، ولهذا فإن وفد بلادي يؤكد على ضرورة تكثيف التعاون في تسليم الفارين من العدالة للمحكمة، لأن عدم تسليم هؤلاء المتهمين بارتكاب أبشع الجرائم البشرية سيقوّض، بل سيقضي على، مستقبل المحكمة. وفي هذا الصدد فإننا نحث الحكومة الصربية على الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها نحو المجتمع الدولي، وفقا للقرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وعلى وجه التحديد اعتقال كاراديتش وملاديتش وتسليمهما إلى لاهاي حتى تأخذ العدالة مجراها. ويجب ألا ننسى الـ ١٨ متهما الذين ما زالوا مطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والذين يجب أن يتم القبض عليهم وتسليمهم، وذلك لتحقيق العدالة الدولية التي ما زالت ضائعة في تلك المنطقة من العالم.

على المحكمتين أن تواصلا جهودهما مهما كانت الظروف، وأن تحسّنا إدارهما وكفاءهما، لأن ضحايا هذه الجرائم البشعة يعلّقون عليهما آمالا كبيرة في تحقيق العدالة والسلام. وعليه، نحث المحكمتين على الاستمرار في الالتزام ببذل أقصى جهد ممكن للمساعدة في تطوير سيادة القانون في المنطقة، بوصفها عنصرا حاسما في استراتيجية الإنجاز.

وبما أن باب الأسئلة مفتوح لرئيسي المحكمة والمدعيين العامين للمحكمة فإني كنت أتمنى أن يشير رئيس المحكمة والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الجهود التي قاما بها، إن كانت هناك جهود جارية أو من الممكن القيام بها كمحكمة جنائية دولية متواجدة في القارة الأفريقية في سياق الجهود المبذولة لتسليم السيد تايلور للمحاكمة من قِبل المحكمة الخاصة لسيراليون. هل لكم أن توفروا مثل هذه الخدمات للمحكمة الخاصة لسيراليون في محاكمة السيد تايلور في القارة الأفريقية دون نقله إلى مكان آخر؟

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر الرئيس بوكار والمدعية العامة دل بونتي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والرئيس موزيه والمدعي جالو للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على التقارير التي قدموها عن محكمتيهما.

وتعرب الصين عن ترحيبها بالتوصيات المقدمة من الفريق العامل المعني بالإسراع بسير المحاكمات بغرض تعزيز كفاءة الإجراءات. ونرى أن في مصلحة المحكمتين أن تنهضا بكفاءة إجراءاتهما، مستفيدتين بما في القانون المدني ونظام القانون العام من مواطن القوة والمزايا، وأن تشرعا في عملية للمحاكمة يديرها قضاة المحكمتين عن كثب.

ونحيط علما أيضا بالجهود المستمرة التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لإحالة القضايا التي تتعلق بمتهمين من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة.ولكننا نرى عدم وضوح التقدم المحرز ونتائج ما تم من أعمال في هذا المجال بشكل كاف، ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نعرب عن تقديرنا للكيفية المستمرة التي تقوم بها بأعمالها وللجهود الجاري بذلها من جانبها لتنفيذ استراتيجية الإنجاز. كما أننا راضون عن جهود المحكمة الجنائية لرواندا من حيث إحالة القضايا المتعلقة بمتهمين من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا إلى الولايات القضائية الوطنية المختصة. علاوة على ذلك، لدينا اهتمام بالغ ببرنامج التوعية الذي تقوم به هذه المحكمة.

وإذ نقترب من الموعد النهائي الذي حددته استراتيجية الإنجاز، فقد اضطلع مجلس الأمن بالكثير من العمل بغية بلوغ تلك الأهداف، بما فيها الاستجابة لتوصية وطلبات المحكمتين من خلال اتخاذ قرارات لدعم عمليهما. ونعتقد أنه من أجل ضمان إنجاز عمل المحكمتين بنجاح،

يجدر بالمجلس أن ينظر في التمديد للقضاة حيثما يكون ذلك مناسبا وضروريا، واستخدام القضاة المخصصين للمساعدة في عمليهما.

ومن أجل تنفيذ استراتيجية الإنجاز سيكون مناسبا أن تقوم المحكمتان بالتركيز على تحسين كفاءة إجراءاتهما. وفي الوقت نفسه، نحث المحكمتين، وخاصة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على أن تستمر في إحالة القضايا التي تشمل متهمين من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا إلى أجهزة القضاء الوطنية المختصة. ولهذه الغاية، فإننا نناشد البلدان التي بوسعها أن تفعل ذلك، الاستمرار في تقديم المزيد من المساعدات المالية والتقنية إلى بلدان المنطقة من أجل بناء قدراتها القضائية لكي تكون قادرة في تاريخ مبكر على إجراء المحاكمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون بين بلدان المنطقة يمثل ضمانة هامة لإنجاز عمل المحكمتين في التاريخ المحدد.

وأخيرا، يحدونا الأمل أن ينظر مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن في ترتيبات العمل الممكنة بعد انتهاء ولاية المحكمتين. ونعتقد أن ذلك يشكل جزءا لا يتجزأ من الجهود المبذولة للدفع قدما بتنفيذ استراتيجية الإنجاز لكل من المحكمتين.

السيد غياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وكذلك المدعيين العامين للمحكمتين على الإحاطات الإعلامية التي قدموها إلى المجلس.

إن تقريري التقييم (S/2006/353) و (S/2006/358) المعروضين علينا يوفران فرصة للتأكيد على إسهام مجلس الأمن الفعال في تطوير المحكمتين، وكذلك على الدور الكبير الذي أدته المحكمتان في مكافحة الإفلات من العقاب.

ويسرنا أن نلاحظ بصفة خاصة النجاح المحرز باطراد منذ التقرير السابق في تحقيق الأهداف الواردة في إطار استراتيجية الإنجاز لكل من المحكمتين، كما يدلل على ذلك التطور الجدير بالذكر للقواعد الإجرائية لكل من المحكمتين، وقد أخذنا علما به. وفضلا عن ذلك، فإننا يمكن أن نعتبر ذلك نجاحا للقانون الدولي.

وبصفة عامة، إن التقريرين يمكناننا من تقدير الشواغل المستمرة لدى القضاة في ما يتعلق بتحقيق فعالية الإجراءات من دون أن يمس ذلك بالحاجة إلى حماية حقوق الدفاع واحترام حقوق الإنسان.

إن التوصيات التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالتعجيل في المحاكمات، واستخدام القضاة المخصصين، وإحالة قضايا معينة إلى المحاكم الوطنية المختصة، تجعل من الممكن أن نضع في السياق الصحيح الحكم بأنه سيكون من غير المحتمل الانتهاء من جميع المحاكمات قبل عام ٢٠٠٩.

ويرى وفد بلدي أن جميع الحلول التي تهدف إلى الإسراع في المحاكمات وقضايا الاستئناف، كتغيير عدد القضايا التي تجريها المحكمة، ووضع آليات لتعقب الهاربين من العدالة، وضمان ظروف الاحتجاز التي تقلل إلى أقصى حد من أخطار الإخفاقات المادية ونقل المواد أو القيود الإجرائية في كل مراحل المحاكمة، من شأنها أن تسمح بتحقيق الأهداف المحددة والالتزام بالموعد النهائي المقرر. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث الفريق العامل على مواصلة جهوده. كما نحث القضاة على العمل معا بشكل وثيق من أجل إيجاد حلول ملموسة وقابلة للتحقيق. ونحن نعرف مدى الفائدة الناتجة عن التفاعل اللازم بين الأفراد الذين يتعاملون مع أشكال متشابهة من الأنشطة.

إن التقارير المعروضة علينا اليوم تبرز الدور الأساسي الذي يؤديه، في المقام الأول، التنسيق الإقليمي، وكذلك

التعاون الدولي، كعنصرين هامين في استراتيجية الإنجاز. وقد أدى هذا التعاون إلى مزيد من التحسينات، لأنه سمح بإحالة عدد كبير من المتهمين الذين كانوا فارين من وجه العدالة. ولكن في نواح عديدة أخرى، لا بد من أن نلاحظ أن التعاون ما زال غير كاف. وكان المدعيان العامان واضحين تماما بهذا الشأن.

ومن الواضح أن قضية العدالة لا يمكن إنصافها إذا لم يسلم إلى المحكمتين، اللتين أنشئتا لهذه الغاية، المرتكبون الرئيسيون للجرائم البشعة التي ألحقت الضرر بالعديد من الضحايا الأبرياء. علاوة على ذلك، فإن التأخير في إلقاء القبض على الفارين الرئيسيين يطيل بلا جدوى أمد الجداول الزمنية لعمل المحكمتين.

ومن أجل تلبية الحاجة الرئيسية إلى المصالحة الوطنية التي لا يمكن النظر إليها إلا بعين الحقيقة، فإن إدارة العدالة بفعالية هي البارامتر الوحيد لضمان إرساء أساس راسخ لإعادة توحيد الأمم التي عانت بصفة خاصة من الجرائم التي ندركها جميعا.

كما أننا نتفق مع الرأي بأنه ينبغي للمجلس أن يظهر تصميما أشد وأن يدعو إلى التعاون من جانب الدول في احتجاز وتسليم المتهمين المطلوبين. إن مسؤولية تلك الدول، كمسؤولية المجلس والمجتمع الدولي، مسؤولية عظيمة من ناحية أن كل من لديه القدرة على استخدام القوة يجب أن يستخدمها، لأن ما نحن بصدد الحديث عنه هو قضية الحقيقة.

وهناك بالتأكيد بعض العناصر الأخرى التي يتعين مراعاتها بسبب آثارها على استراتيجية الإنجاز. وتتضمن تلك العناصر توفر القضاة الذين ينبغي لدورهم أن يتعزز، وكذلك التدريب القائم على أساس الاحتياجات. وفي ما يتعلق بالمستوى الإقليمي – وأتكلم هنا بصفة خاصة عن المنطقة الأفريقية – وفي سياق إحالة قضايا إلى المحاكم الوطنية، فإن بناء القدرات الوطنية يكتسب أهمية بالغة أيضا. ويبقى ذلك أهم ضمانة لعدم إغراق المحكمتين بأعباء لا تقويان على حملها، وهو مهم أيضا من أجل إدارة الوقت الذي يشكل أمرا أساسيا في هذه الحالة.

وحيث أن هذه العناصر لها دور حاسم في استكمال المحاكمات، لا بد من التأكيد على الحاجة إلى ضمان توفير الموارد المالية من جانب المجتمع الدولي، وذلك بدون إغفال الحاجة إلى زيادة تدخل المجلس في بعض حالات الشك المتصلة بتعاون بعض الإدارات، كما أشير إلى ذلك، الأمر الذي من شأنه أن يعرقل قيام المحكمتين بإنجاز مهمتيهما.

وفي هذه المرحلة يود وفدي الحصول على مزيد من المعلومات عن الطريقة التي يجري بها التعاون بين المحكمتين والدول المطلوب منها التعاون معهما. وقد أشار القاضي إريك موس، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى تعليقاته التي أدلى بها في اجتماع ٢٠٠٥ وإلى أن تبرئة عدد من الأفراد في محاكمة كينيوغو قبل أربعة أشهر، في فبراير/شباط ٢٠٠٦، لم تؤد إلى ترحيلهم بناء على ذلك في بعض البلدان المضيفة. وأشار زميلنا ممثل قطر إلى قضية تشارلس تايلور. وقيل قبل فترة وجيزة أنه كان من الصعب وجود بلد يستقبله بعد محاكمته – إن كانت هناك محاكمة بالفعل.

فما هي الحالة فيما يتعلق برواندا في الوقت الحالي؟ هل رواندا نفسها، التي ينحدر منها الأشخاص المتهمون – هي التي تعوق عودهم، أم أن هناك بلداناً ثالثة لا تتعاون بصورة مرضية بشأن استقبال أولئك الأشخاص الذين اكتملت محاكماهم؟

السيدة ويلسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة

التزاماً قوياً بتقديم قدر كبير من الدعم المالي والدبلوماسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي تعرب عن تقديرها لعمل رئيسها والمدعية العامة وقلم المحكمة لإقامة العدالة على أكثر الأشخاص مسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

ونعرب عن أسفنا على وفاة سلوبودان ميلوسفيتش لدى اقتراب محاكمته من نهايتها. غير أن تراكم الشهادات والأدلة التي قدمت ساعد على ضمان المساءلة عن الفظائع التي ارتكبت في البلقان والمصالحة للذين عانوا نتيجة لتلك الجرائم.

ونرحب بتقرير رئيس المحكمة عن نتائج التحقيقات التي أجريت في الظروف التي أحاطت بموت ميلوسفيتش. ونعتقد أن التحريات الثلاثة التي بادرت بإجرائها المحكمة كانت ردودا شاملة ومناسبة. ونشيد بمعالجة الرئيس لهذا الموضوع والتزامه بتنفيذ توصيات التحريات.

ويجب أن ينصب تركيز المحكمة والمجتمع الدولي الآن على الطريق إلى الأمام. ووفاة ميلوسفيتش تجعل النجاح في إكمال المحاكمات الجارية بالفعل وإلقاء القبض على المتهمين الفارين حتى الآن ونقلهم أكثر إلحاحاً.

وفي هذا الصدد، تعرب الولايات المتحدة عن تقديرها لعمل الرئيس والمدعية العامة لزيادة فعالية المحكمة وتحقيق استراتيجية الإنجاز المتمثلة في اختتام المحاكمات بحلول سنة ٢٠٠٨ وكل العمل بحلول عام ٢٠١٠، على نحو ما وافق عليه مجلس الأمن. وعلى سبيل المثال، نرحب بالمبادرات المفصلة الواردة في تقرير الرئيس بهدف زيادة فعالية إجراءات ما قبل المحاكمة.

غير أن نجاح استراتيجية الإنجاز لا يعتمد على المحكمة وحدها. يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بدعم جهود المحكمة الرامية إلى المساعدة على تنمية القدرة على إجراءات المحاكمات الداخلية للقضايا ذات المستويين الأدنى والمتوسط. ونلاحظ مع الارتياح العمل الذي يجري الاضطلاع به في سراييفو وبلغراد وزغرب في ذلك الشأن، ونحث الدول الأخرى على الإسهام في المحاكمات الداخلية لجرائم الحرب إما من خلال المساعدة المالية المباشرة أو المساهمات العينية.

وندعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية بالتعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويشمل هذا التعاون إتاحة الحصول على المعلومات ذات الصلة والضرورية، وكذلك اعتقال المتهمين الفارين الموجودين في أراضيها ونقلهم إلى لاهاي بدون أدنى تأخير.

وتدعو الولايات المتحدة سلطات صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه المحكمة الجنائية الدولية، وخاصة من خلال اعتقال رادوفان كراديتش وباتكو ملاديتش ونقلهما إلى المحكمة، التي ستظل أبوابها مفتوحة دائما لاستقبالهما. وقد أوضحت الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي للسلطات في صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك أن الوفاء بالالتزامات الدولية تجاه المحكمة الجنائية الدولية شرط مسبق للمزيد من الاندماج في المجتمع الأوروبي - الأطلسي. وما دام كراديتش وملاديتش طليقي السراح، لن تستطيع صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك الاندماج الكامل في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية.

ونحن نشعر بخيبة الأمل من أنه، رغم العديد من البيانات التي تعبر عن حسن النوايا من جانب حكومة صربيا، لم يحرز تقدم بشأن إلقاء القبض على ملاديتش. وندعو رئيس الوزراء الصربي كوستونيتشا بوصفه رئيس الحكومة وكذلك وزير الدفاع ستانكوفيتش إلى تكثيف جهودهما في سبيل اعتقال وتسليم ملاديتش وجميع المتهمين

الفـارين إلى لاهـاي. ولـن نحكـم علـى الجهـود بـالأقوال فحسب، ولكـن بالنتـائج. ويجـب علـى المجتمـع الـدولي أن يواصل ممارسة المزيد من التمحيص لسلطات صربيا والجبل الأسـود والبوسـنة والهرسـك لـضمان تعاونهـا الكامـل مـع المحكمة.

وتعرب الولايات المتحدة أيضا عن تقديرها للرئيس مـوس والـسيد جـالو علـى تقريريهمـا المقـدمين إلى المجلس. ولا تنفك الولايات المتحدة ملتزمة التزاما قويا تجاه المحكمة الجنائيـة الدوليـة لروانـدا ويـسرها أن تلاحـظ زيـادة سـرعة المحاكمات تحت قيادة الرئيس موس. ويجب علينا جميعا أن نواصل العمل معا لضمان نجاح استراتيجية المحكمة لإنجاز مهامهـا، وهـي تـسعى إلى اختتـام المحاكمـات بحلـول عـام ٢٠٠٨ وجميع العمل بحلول عام ٢٠١٠، على نحو ما وافق عليه مجلس الأمن سابقا.

ولتيسير تنفيـذ استراتيجية الإنجـاز، أوصـى الـرئيس موس بتمديد فترة عمل القضاة الدائمين بالمحكمة حاليا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. والولايات المتحدة تؤيد ذلك الاقتراح وتوافق الرئيس موس على أن ذلك الإجراء من شـأنه تـوفير الاسـتمرارية وتفـادي التـأخير الـذي سـيحدث بالضرورة إذا تعين انتخاب قضاة جدد في عام ٢٠٠٧.

ونـدعو مـرة أخـرى جميـع الـدول، وخاصـة كينيـا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية باعتقـال الأشـخاص الـذين وجهـت المحكمـة الدوليـة إلـيهم عـرائض اتهام بارتكاب جرائم حرب والموجودين بأراضيها وتسليمهم إلى المحكمة. فأولئك المتهمون الفـارون مـا زالـوا يثيرون الصراع في منطقة البحيرات الكبرى ويجب ملاحقتهم بنشاط واعتقـالهم، بما يتسق مع العديد من قرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق، بما في ذلك القراران ١٥٣٤ (٢٠٠٤) و ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

السيد كريستشين (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود باسم وفد غانا، أن أشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لروانـدا ورئيسي المدعين العامين فيهما على إحاطاتيهما الإعلاميتين الشاملتين المقدمتين إلى المجلس.

لقد اضطلعت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدور حيوي الأهمية في تعزيز حكم القانون في دول يوغسلافيا السابقة بالتحقيق مع المتهمين بجرائم الحرب والإبادة الجماعية وتقديمهم إلى المحاكمة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة برئيس المحكمة ورئيس المدعين العامين فيها وموظفيهما على تفانيهم في أداء واجبهم وخصالهم الفنية والتزامهم، مما أسهم إلى حد كبير في النظر إلى المحكمة على أنها إلهام ونموذج للمحاكم الدولية الأخرى. وتقف أعمال كل من دائرتي الابتداء والاستئناف شاهدا على ذلك.

ويـشجعنا أن المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغوسـلافيا السابقة ما زالت شديدة النشاط على الرغم مما واجهته من صـعاب تتمثـل في وفـاة اثـنين مـن متـهميها المـشهورين، وأصدرت أحكاما وقرارات في دائرتي الابتداء والاستئناف.

وفي حين أننا نقدر تلك المنجزات، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء البطء العام في خطى المحاكمات. فالمحاكمات الطويلة على نحو غير معقول لا تستنفد الموارد المحدودة للمحكمة فحسب، وإنما يحتمل أيضا أن تضر باستراتيجية الإنجاز للمحكمة، في ضوء طول فترة انتظار المتهمين. ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على الثقة العامة والدولية في المحكمة وفي إجراءاتها. فالمحاكمات التي تعوقها التأخيرات وقواعد الإجراءات المعقدة قد لا تكون أفضل سبيل للمحكمة لإعطاء صورة عنها قوامها الشفافية والكفاءة.

ولذلك السبب، نرحب بتقرير الفريق العامل بشأن تعجيل المحاكمات، ويسعدنا أن نلاحظ أنه يجري تنفيذ

ما ورد به من مقترحات. ونؤيد أيضا فكرة إحالة القضايا الأقل خطورة إلى الولايات القضائية الوطنية كوسيلة لتخفيف عبء القضايا. وينبغي للمجتمع الدولي، عند اتباع هذا الخيار، أن يدعم المحكمة في جهودها لبناء قدرات المحاكم الوطنية بغية تمكينها من البت في القضايا بكفاءة.

وتشكل حقيقة أن ستة أشخاص مطلوب القبض عليهم لارتكابهم انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان وجرائم حرب ما زالوا طليقي السراح مصدر قلق كبير لوفدي. ونطلب إلى دول يوغسلافيا السابقة أن تتعاون مع المحكمة في تقديم أولئك الفارين من العدالة إلى المحاكمة. ولا يمكن النظر إلى ولاية المحكمة على أنها نفذت تماما إذا كان أكثر مرتكبي الانتهاكات خطورة ما برحوا طليقي السراح.

أما فيما يتعلق بمسألة استراتيجية الإنجاز، فقد يكون من السابق لأوانه تقييم ما إذا كانت المحكمة ستتقيد بالحدود الزمنية الواردة في القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). إلا أننا نرى أنه ينبغي أن يكون هناك مجال للمرونة في المجلس بشأن هذه المسألة، وفقا للطريقة التي تتطور بها الأحداث.

ونود أن نشيد بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على الدور الأساسي الذي اضطلعت به بغية تحقيق السلام والمصالحة في رواندا. وما برحت أعمالها حاسمة الأهمية في استعادة الديمقراطية وحكم القانون في البلد الذي يعاني من آثار صدمة الإبادة الجماعية. ويسرنا أن نلاحظ أن المحكمة قد انتهت من كل التحقيقات، على النحو الذي طلبه القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) وأنها تسعى إلى الوفاء بالأهداف المحددة في استراتيجيات الإنجاز للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ملتزمة بأن تقدم إلى المحاكمة الأشخاص الذين يضطلعون بالقسط الأكبر من المسؤولية عن أعمال الإبادة الجماعية، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في رواندا عام ١٩٩٤. ويلزم أن يتوفر لها موارد كافية لإنجاز تلك المهمة والتقيد بالإطار الزمني الوارد في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ونؤيد، في ذلك الصدد، الطلب الوارد في التقرير لزيادة عدد العاملين في دائرة الاستئناف في المحكمة لتمكينها من الانتهاء من البت في القضايا المعروضة عليها بحلول عام ٢٠١٠. ونطلب أيضا إلى البلدان المجاورة لرواندا والمجتمع الدولي التعاون مع المحكمة في إلقاء القبض على المتهمين الذين ما زالوا طليقي السراح.

ولقد نجحت المحكمتان إلى حد كبير في إنجاز المهام التي أنشئتا من أجلها. وسيتوقف الإنجاز الناجح لأعمالهما لا على كفاءة القضاة والموظفين فحسب، وإنما أيضا على استمرار التزام المجتمع الدولي بالوفاء بولايتيهما.

السيد بريرا بلاسينسيا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر رئيسي المحكمتين والمدعين العامين فيهما على التقريرين التفصيليين والشاملين المقدمين عن الأعمال المضطلع بها على امتداد الأشهر الستة الماضية.

تكن بيرو الاحترام الشديد للقانون الدولي، والدفاع عن حقوق الإنسان ومعارضة مسألة الإفلات من العقاب. هذه هي العناصر الأساسية لسياستنا الخارجية. ووفقا لهذه المبادئ، نؤيد أعمال المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لكل من يوغسلافيا السابقة ورواندا.

ونرحب بالجهود التي تبذلها المحكمتان ومكتبا المدعي العام للامتثال للجدول الزمني الوارد في استراتيجية كل منهما للإنجاز. وفي حين أننا نسلم بالصعوبات الكامنة في التنبؤ على وجه الدقة بمراحل معينة في هذا السياق، نناشد المحكمتين أن تواصلا عمل كل ما هو لازم للتقيد بالجدولين الزمنيين المتوخين في استراتيجيتي الإنجاز. إلا أنه يجب عليَّ أن أؤكد أن من الأساسي في هذه العملية إقامة التوازن السليم

بين الحاجة إلى الوفاء بالمواعيد النهائية وضرورة التقيد بأدق معايير الإجراءات القانونية الواجبة.

ومن أجل تحقيق العدالة لضحايا الفظائع التي تنظر فيها المحكمتان، وبغية الامتثال لاستراتيجيتي الإنجاز، يصبح من الأساسي أن تقدم الدول كامل التعاون. لقد انقضى ما يزيد على ١٠ سنوات منذ أن أنشأ مجلس الأمن المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا وما زال قادة مهمون متهمون بارتكاب جرائم خطيرة طليقي السراح. ويجب ألا تستمر هذه الحالة بعد الآن. ولا بد من اعتقال الفارين من العدالة، وما أن يصبح هؤلاء في حوزة دولة من الدول لا بد لهذه الدولة أن تسلمهم إلى المحكمة في أقرب موعد ممكن. وتكتسي أشكال أخرى من التعاون - منها على سبيل المثال إمكانية الحصول على الوثائق والوصول إلى الشهود - بأهمية أساسية لكفالة عدم تعويق المحاكمات على نحو لا ضرورة له.

وثمة عنصر هام آخر في الامتثال لاستراتيجية الإنجاز وهو إحالة القضايا المناسبة المتعلقة بمتهمين متوسطي أو منخفضي الرتبة إلى الولايات القضائية الوطنية المختصة. ومن الأهمية الحاسمة، من أجل كفالة نجاح عمليات الإحالة هذه وإنجاز الإجراءات القضائية الوطنية لمهمة إنهاء الإفلات من العقاب، أن تقترن عملية الإحالة ببناء قدرة النظم القضائية الوطنية. ونشيد بالأعمال التي تضطلع بها المحكمتان في ذلك الصدد، ونحث على أن تحظى هذه العمليات بالمساعدة الدولية اللازمة.

ولن يكون لتعزيز النظم القضائية الوطنية أثر من حيث المحاكمات المحالة من المحاكم الدولية فحسب، وإنما يحتمل أيضا أن يكون له أثر هام طويل الأجل من حيث فعالية حكم القانون والتحسينات في إقامة العدالة في البلدان المعنية.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، نؤكد أنه يجري القيام بعملية مراجعة مستقلة لوحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة. ونأمل أن يتسنى في القريب تنفيذ التوصيات التي تتمخض عنها هذه المراجعة.

ولقد وافق مجلس الأمن، بناء على طلب المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على عدد من التدابير الرامية إلى التعجيل بأعمالهما وتيسير الامتثال لاستراتيجية الإنجاز لكل منهما. ووفدي على استعداد لأن يواصل النظر في هذه الطلبات وتزويد المحكمتين بالدعم اللازم لوضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم البشعة المرتكبة في يوغسلافيا السابقة ورواندا.

السيد تشيركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكر المسؤولين في كل من المحكمتين على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى تقريريهما (S/2006/353 و S/2006/358) المقدمين إلى مجلس الأمن، وفقا للقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) بشأن تنفيذ استراتيجية إنجاز أعمالهما.

وأود أن أشيد بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الأشهر الستة الماضية. ونحن نتفهم الصعوبات التي تواجهها أروشا في إحالة المتهمين المتوسطي والمنخفضي المستوى إلى المحاكم الوطنية. ونعتقد أن عمل المحكمة هام على نحو خاص في تعزيز قدرات المحاكم الرواندية. ونرى أن إحالة قضايا إلى الولايات الوطنية مركزية بالنسبة إلى الجهود لتنفيذ استراتيجية الإنجاز في الوقت المناسب.

وإذ أتناول المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تبعث الحالة التي نشأت عقب موت السيد بابيتس والسيد ميلوسيفيتش في مركز شيفينينغين للاعتقال على بالغ القلق. وكما يعرف الأعضاء، في المؤتمر عن طريق الفيديو في ٣٠ نيسان/أبريل سألنا موظفي المحكمة عن ظروف

ما حدث. وقبل إصدار التقارير المطروحة أمامنا اليوم قدمنا للمحكمة الجنائية قائمة أكثر تفصيلا بالأسئلة، ولكن لسوء الحظ لا يمكننا أن نقول إن المعلومات التي تلقيناها وافية أو إنها خاطبت كل وجوه قلقنا.

ومن المدهش والغريب أن المشاكل الصحية لميلوسيفيتش لم ترصد على نحو سليم على الرغم من أنه تمت الإشارة إليه تكرارا بوصفه المتهم الرئيسي في نظر المحكمة الجنائية. ومن الصعب فهم أن المحكمة، عقب الكشف عن دواء غير موصوف في دم المتهم، لم تجر فورا تحقيقا وأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم تحاول، حينما ترددت صحة ميلوسيفيتش، إدخاله في عيادة في هولندا. ودائرة المحاكمة ارتكبت خطأ جسيما بعدم الإفراج عنه من أجل تلقي العلاج في موسكو، حينما كان يمكن أن تجرى عمليات طبية روتينية. والضمانات التي قدمها الاتحاد الروسي، وهو عضو دائم في مجلس الأمن، قد رُفضت. ولا يمكنني أن أغفل عن ملاحظة أن الجمهور الروسي قد صدمه البيان غير اللبق الذي أدلت به المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عقب موت سلوبودان ميلوسيفيتش.

والنقطة الجوهرية هنا هي أن المساعدة الطبية قد أُنكرت على رجل احتاجها. هلا تذكر المحكمة الجنائية افتراض البراءة؟ تبقى المحكمة، وقد أخفقت في إثبات أي شيء، بدون متهمها الرئيسي، الذي استنفدت قضيته زهاء ثلاث سنوات وكميات ضخمة من المال. ما هي الدروس التي استخلصتها المحكمة من كل ذلك؟ ”نحن فعلنا كل شيء على نحو صحيح“.

ولكن المحكمة الجنائية كانت إنسانية على نحو لا يمكن فهمه في قضية أخرى. لقد قررت الإفراج المشروط عن رئيس وزراء كوسوفو السابق، السيد هاراديناج. إن قصر نظر ذلك الإجراء واضح تمام الوضوح. وتقرير المدعية العامة يتضمن الانتقاد لعلاقة ذلك الفرد ببعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو. والدعم الذي أعرب عنه رئيس البعثة لهاراديناج كان يرمي بجلاء إلى تقويض اتهام المحكمة ضده. ذلك يلقي بلطخة عامة على البعثة.

وإذ أتناول التقرير، أود أن أبين أننا لا نقبل تقييمه السلبي للتعاون بين روسيا والمحكمة. لقد بذلت روسيا الجهود الضرورية لتلبية طلبات المحكمة للمساعدة ولإعلامها فورا بنتائج جميع التزاماتها فيما يتعلق بتمويل المحكمة. وخلال وجود المحكمة ساهمنا بمبلغ ١٦,٥ مليون دولار تقريبا لميزانيتها، بما في ذلك ١,٧ مليون دولار عن سنة ٢٠٠٦ دفع في نيسان/أبريل.

وفيما يتعلق بالأفراد المشار إليهم في التقرير، فإن التحقيق الذي أجرته وكالات روسية مختصة لم تؤكد معلومات المحكمة فيما يتعلق بمكان تواجد فلاستيمير جورجيفيتش. وتواصل هذه الوكالات بحثها عن السيد جورجيفيتش، وأبقيت المحكمة على اطلاع على ذلك في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بدراغان زيلينوفيتش، نود أن نفند المعلومات الواردة في التقرير عن الإفراج المزعوم عن ذلك المتهم من الاعتقال. ولأسباب معروفة لدى المحكمة يبقى زيلينوفيتش في مركز ما قبل الاعتقال في مدينة خانتي – مانسي.

ولاحظنا أنه يوجد لسوء الحظ في تقييمات قيادة المحكمة اتجاه صوب تقليص عملية إحالة قضايا المتهمين من الدرجة المتوسطة والدرجة الأخفض إلى المحاكم الوطنية في المنطقة. ونرى أن مجلس الأمن يجب عليه أن يتخذ مزيدا من الخطوات لتخفيف عبء عمل المحكمة حتى تستطيع تركيز جهودها على المحاكمات الجارية وأن تمتثل لاستراتيجية

الإنجاز في الإطار الزمني الذي وضعه المجلس. ويجب أن يكون في وسع المدعية العامة أن تتخذ القرارات الضرورية لضمان زيادة فعالية عمل المحكمة.

وثمة قلق من تكلفات المحكمة، التي تزداد لأسباب مجهولة. لقد ارتفعت ميزانيتها من ٢٢٣ مليون دولار في المدة الواقعة من ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٢٧٦,٥ مليون دولار في المدة الواقعة من ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وعدد الموظفين ليس أقل إثارة: يوجد ١٤٦ ١ موظفا. ولذلك يرى الاتحاد الروسي على نحو حازم أن المحكمة يجب أن تمتثل امتثالا صارما لاستراتيجية الإنجاز التي تتبناها. والتأخيرات أو التكلفات التي لا مبرر لها في عملها لها فعلا أثر سلبي في صورة المحكمة في العالم أجمع. والمسار الصحيح الوحيد هو القيام بأنشطة المحكمة في الوقت المناسب ووفقا للجدول الزمني الذي وضعه مجلس الأمن. ويجب علينا ألا نتبنى سياسات الأوهام القانونية، مثل عمليات العباءة والخنجر للمحكمة لتوخي إلقاء القبض على أشخاص في أراضي فرادى الدول.

السيد ليويلين (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشكر رئيسي المحكمتين - القاضي بوكار من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والقاضي موسي من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا - والمدعيين العامين - كارلا ديل بونتي من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وحسن بوبكر جالو من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا - على عروضهم هذا الصباح.

دعوني أبدأ بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. تؤيد المملكة المتحدة تأييدا قويا العمل الجاري الذي تقوم به المحكمة. ونرحب بالتدابير المحددة المتخذة من جانب مختلف الأجهزة التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لضمان سير عمل المحكمة في الوقت المناسب. ونشجع المحكمة على المحافظة على ذلك الزخم وفقا لاستراتيجية الإنجاز التي تتبناها. ونؤكد على الحاجة إلى محاكمة المتهمين الذين لا يزالون طلقاء، ومنهم فيليسيان كابوغا، وندعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزامها بإلقاء القبض على المتهمين ونقلهم ونؤكد على أن الالتزام وضعه طبعا مجلس الأمن في قراراته.

وتؤيد المملكة المتحدة تمديد مدة ولاية القضاة حتى سنة ٢٠٠٨. استمرار القضاة من الواضح أنه أمر مركزي لإبقاء استراتيجية الإنجاز حسب ما هو مخطط لها. بيد أننا نؤكد على أن ذلك لا يضع سابقة، وأن أي طلبات في المستقبل من هذا النوع من قِبل أي من المحكمتين يجب أن ينظر فيها على أساس موضوعي.

وإذ أتناول المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة نرحب بالتقدم كما ورد في التقارير بشأن عبء القضايا الواقع على المحكمة منذ التقرير الأخير، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. والمملكة المتحدة طبعا مؤيدة تأييدا قويا للمحكمة. والذين تقع على كواهلهم المسؤولية الأكبر عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد البشرية يجب أن يقدموا إلى العدالة. ونحن نشاطر الآخرين شواغلهم فيما يتعلق بمخاطر الانزلاق بالجدول الزمني إلى سنة ٢٠٠٩، بما في ذلك الآثار المالية. يجب على المحكمة أن تبذل قصارى الجهد لترشيد أساليب عملها ولزيادة كفاءتها. ونقر بجهود جميع أجهزة المحكمة لفعل ذلك على وجه الدقة، كما هو موضح في التقارير، ونتطلع قدما إلى رؤية الفوائد من هذه التحسينات. وأود أن أذكر أننا نؤيد مختلف تغييرات الأحكام التي تبنتها المحكمة في الأسبوع الماضي على وجه التحديد، كما أعتقد.

وإذ أتناول مسألة المتهمين الطلقاء والتعاون، دعوني أقدم ملاحظة بأن التعاون الكامل يبقى التزاما قائما واقعا على كل الدول، بما في ذلك الدول الواقعة في المنطقة. ندعو

الدول المعنية إلى الامتثال لمسؤولياتها أمام المجتمع الدولي بمقتضى القرارين ١٢٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) اللذين ذكرهما آخرون. والتعاون الكامل مطلب أساسي إن كان لبلدان المنطقة أن تحرز تقدماً صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

ولا بد من إنهاء الإفلات من العقاب وأن يحال إلى المحكمة أولئك الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم التي ارتكبت ضد البشرية. ونناشد بصفة خاصة سلطات صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك– وبالأخص جمهورية صربسكا – أن تلتزم بإخلاص ووضوح لا لبس فيه بسرعة اعتقال جميع المتهمين الرئيسيين الفارين، وفي مقدمتهم ملاديتش وكراديتش، ونقلهم إلى لاهاي. والتعاون الوثيق بين تلك البلدان لا يزال أساسياً لتحقيق هذه النتيجة، وندعو حكومة صربيا والجبل الأسود على وجه الخصوص إلى عدم تبديد مستقبلها الأوروبي بعدم التعاون بشأن تسليم هذين المتهمين.

وفيما يتعلق بمسألة استقلال الجبل الأسود، أحاط الاتحاد الأوروبي علما بإعلان الاستقلال الصادر في ٣ حزيران/يونيه، وسوف يواصل دراسة تلك المسألة في اجتماعه الوزاري يوم ١٢ حزيران/يونيه. فهذه لحظة هامة في تاريخ الجبل الأسود، ومن الضروري أن تضمن السلطات في بودغوريكا التعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونتوقع أن يكون ذلك مطلباً غير قابل للتفاوض لإحراز تقدم صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وإذ أنتقل إلى مسألة دراغان زلينوفيتش، أعرب عن الامتنان للسفير الروسي على توضيحه للموقف صباح اليوم، ونأمل أن تواصل السلطات الروسية بذل كل جهد ممكن لتذليل الصعوبات كيما يتسنى نقل زلينوفيتش إلى لاهاي بسرعة.

وسمعنا صباح هذا اليوم أيضاً أن المدعية العامة لمحكمة يوغوسلافيا تعتقد أن فلاستيمير جورجيفيتش ربما يكون في روسيا أيضاً، ونتطلع إلى استمرار السلطات الروسية في بذل قصارى جهدها لتحديد مكانه، إن كان موجوداً هناك، والترتيب لنقله إلى لاهاي مباشرة.

إن النهاية المبكرة لمحاكمة السيد ميلوسيفيتش دون التوصل إلى نتيجة نهائية أمر مؤسف، بالطبع، ونحن نرحب بتقرير القاضي باركر عن الوفاة وبإعلان الرئيس بوكار صباح اليوم أنه أنشأ فريقاً عاملاً لتنفيذ التوصيات الواردة في مختلف التقارير وتحسين إدارة المحاكمات. ووفاة ميلوسيفيتش ينبغي ألا تشكل عقبة فيما يتعلق بضرورة أن تتعاون الدول كافة مع محكمة يوغوسلافيا السابقة، ووفاته تؤكد أهمية أن تطبق محكمة يوغوسلافيا الدروس المستفادة لكفالة محاكمة ناجحة للمتهمين المتبقين، بمن فيهم كراديتش وملاديتش.

أخيراً، وفيما يتصل بمسألة النقل إلى المنطقة، فإن نقل القضايا المتهم فيها أشخاص من الدرجتين الدنيا والمتوسطة، إلى ولاية القضاء الوطني هو، بالطبع، عنصر رئيسي في استراتيجية الإنجاز لمحكمة يوغوسلافيا. وينبغي ألا يكون ذلك، طبعا، على حساب المحاكمات العادلة، وما زلنا نهتم بالاستماع إلى تقييم المحكمة، إلى جانب تقييم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في الإجراءات الوطنية.

ونحيط علماً بأنه قد أحيل ستة أفراد إلى الولاية القضائية للبوسنة والهرسك حتى الآن. والمملكة المتحدة ما زالت تؤيد دائرة جرائم الحرب في البوسنة في إطار إصلاح القطاع القضائي في البوسنة. وقد التزمنا رسمياً، حتى الآن، بتقديم ٢,٦ مليون جنيه استرليني، إلى جانب مساعدة إضافية مخصصة. وسوف ننضم إلى النداء الذي وجهه القاضي بوكار صباح اليوم إلى المانحين الآخرين للتعهد بالتزامات مماثلة.

السيدة كوليت (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيسي المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا ورواندا وإلى المدعيين العامين للمحكمتين على إحاطاهم الإعلامية وعرض التحديات التي يواجهونها في القيام بعملهم.

خلال الاجتماع الأخير بشأن هذا البند، رحبنا بنقل أنتي غوتوفينا، أحد الفارين الأربعة الوارد ذكرهم بالاسم في قرارات المجلس. وفي الوقت نفسه، كان لدينا أمل كبير في أن تلك القدوة سيعقبها نقل كل من راتكو ملاديتش ورادوفان كراديتش بسرعة إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. غير أن ذلك الأمل قد تلاشى، وإن كان اعتقال المتهمين ونقلهم إلى لاهاي يمثل التزاماً دولياً بالنسبة للبلدان المعنية في المنطقة وشرطاً أساسياً لإدماجها في الأسرة الأوروبية. ومن الضروري أن تتعاون صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك تعاوناً تاماً مع المحكمة.

والتعاون مع المحاكم الدولية هو أيضاً التزام على كل الدول والمنظمات الدولية. وإننا نحيي التعاون الفعال للأرجنتين، الذي سمح بنقل ميلان لوكيتش مؤخراً. ونلاحظ، من جهة أخرى، أن الاتحاد الروسي لم ينقل دراغان زلينوفيتش حتى الآن. كما نحيط علماً بالصعوبات التي تعترض التعاون بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومكتب المدعية العامة.

كما أننا ننتظر تعاوناً كاملاً من جميع الدول في القبض على فيليسين كابوغا وغيره من المتهمين الذين أدانتهم محكمة رواندا وما زالوا مطلقي السراح بعد عشر سنوات من الإبادة الجماعية. وفي هذا الصدد، نود أن تسرد التقارير الخطية للمحكمة تفاصيل التعاون الذي تلقاه والتحقيقات الجارية حالياً.

والفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير قد تميزت، في جملة أمور، بوفاة سلوبودان ميلوسيفيتش. وقد أعرب وزير خارجية فرنسا عن تعاطفه بصفة خاصة مع كل أولئك الذين عانوا من التطهير العرقي الذي قرره وخطط له بحزم ذلك الرجل. وأجرت المحكمة والسلطات الهولندية التحقيقات اللازمة في وفاة ميلوسيفيتش وميلان بابيتش. ولا بد من تحليل النتائج التي أسفرت عنها تلك التحقيقات.

إننا نشعر بالارتياح بشكل خاص لأن القضاة قرروا أن يستخلصوا الدروس المستفادة من محاكمة ميلوسيفيتش وأنهم بدأوا في تنفيذ عدد من توصيات الفريق العامل بشأن تسريع المحاكمات. ونلاحظ بالأخص رغبة القضاة في الاضطلاع بدور أكثر فعالية في إدارة وقائع الجلسات، ليكونوا أكثر اقتراباً من النمط المثالي للتحقيقات. وبطبيعة الحال، ينبغي أن يتم ذلك في إطار استقلال المدعي العام، وحقوق الدفاع ومصالح الضحايا.

وبعد مخالفات مقلقة، نناشد المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة احترام مركز لغات عملها.

وبفضل التحسينات التي أدخلت على أداء المحكمتين في إطار استراتيجية الإنجاز، ينبغي تحقيق العدالة للضحايا في آجال زمنية معقولة، بما يفتح الباب أمام المصالحة. ولذلك، يجب أن نرحب بالبدء الوشيك لمحاكمات سربرينتشا، التي تمثل صفحة قاتمة من تاريخنا بشكل خاص. وتنظيم تلك المحاكمة باعتبارها قضية واحدة تضم العديد من المتهمين سيجعلها ذات مغزى أكبر.

أما بالنسبة لمحكمة رواندا، فلا اعتراض لدينا على طلب الرئيس تمديد ولاية القضاة الدائمين حتى نهاية عام ٢٠٠٨ بغية استكمال المحاكمات الجارية. ومع ذلك، ينبغي إخضاع فكرة زيادة عدد القضاة في دوائر الاستئناف لدراسة متأنية.

وثمة عنصر هام آخر في استراتيجية الإنجاز، ويتمثل في إحالة متهمين إلى المحاكم الوطنية. فهذه العملية يجب أن

تقترن بالضمانات التي تكفل إجراء محاكمات عادلة وعدم تطبيق عقوبة الإعدام. وهذا هو السبيل الوحيد لإسهام المحاكم في إرساء حكم القانون. ومع ذلك، لا يمكن النظر في الإحالة إلى المحاكم الوطنية في حالة المتهمين رفيعي المستوى المسؤولين عن أفدح الجرائم. فهؤلاء لا يمكن أن يفلتوا من العدالة الدولية.

وفرنسا ترى أن مهمة المحكمة لا يمكن أن تنتهي طالما لم يُعتقل المتهمون الرئيسيون الفارون– وخاصة السيد كراديتش والسيد ملاديتش والسيد كابوغا. ويجب نقلهم إلى لاهاي وأروشا دون إبطاء. وشأنهم شأن الدول المعنية، يجب أن يدرك هؤلاء أن المجلس لن يتنازل عن ذلك الالتزام.

السيدة تلاليان (اليونان) (تكلمت بالانكليزية): أود، بداية، أن أتقدم بالشكر إلى رئيسي المحكمتين، القاضي فوستو بوكار والقاضي أريك موزه، فضلا عن المدعية العامة كارلا ديل بونتي والمدعي العام حسن جالو، على تقاريرهم وعروضهم المفصلة التي قدموها صباح هذا اليوم. ونثمن جهودهم المتواصلة الرامية الى تقديم أشد المسؤولين عن أخطر انتهاكات القانون الإنساني الدولي إلى العدالة وتعزيز الوفاق والسلم الوطنيين في يوغسلافيا السابقة ورواندا.

بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يسرنا إحراز المحكمة تقدما هاما في ما يتعلق بالقضايا الرئيسية لإستراتيجية الانجاز، منذ تقديم التقرير الأخير. ويتجلى ذلك التقدم في زيادة أعداد الأحكام الصادرة عن الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف، وفي الحالات التي تنطوي على نقل المتهمين بجرائم متوسطة – ومتدنية الخطورة – إلى المحاكم الوطنية في يوغسلافيا السابقة.

وفي رأينا، من المهم أن يمتلك المدعي العام صلاحية تقييم ما إذا كانت المحاكمات تتم على أساس المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وفي ذلك الصدد، نود التشديد على ضرورة مواصلة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتطوير القدرات القضائية المحلية وطاقات السجون الاستيعابية في المنطقة، بغية ضمان قدرة المؤسسات المحلية على أداء وظائفها الأساسية وفقا للمعايير الدولية لإجراء المحاكمات على النحو الواجب.

ونثمن العمل المكثف الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات والتوصيات الهامة التي أصدرها في سبيل تعزيز كفاءة الإجراءات القضائية للمحاكم عن طريق استخدام القواعد القائمة. وفي رأينا، ستوفر علينا المحاكمات المتعددة المتهمين قسطا كبيرا من الوقت ومن مساحة غرفة المحكمة. ونتفق أيضا مع المدعي العام على أن زيادة صقل النظام الداخلي والأدلة بغية تحسين عمليات ما قبل المحاكمات وتعجيل تقديم الأدلة في المحاكمة، سيؤدي إلى استخدام وقت المحكمة بطريقة أفضل.

وكانت الأشهر الستة الماضية صعبة بالفعل بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وننوه برئيس المحكمة لإصداره أمرا بإجراء تحقيق داخلي تام في وفاة سلوبودان ميلوسيفيتش، كما فعل في وفاة ميلان بابيتش. وقد يكون من المفيد النظر في نتائج ذلك التحقيق مرة أخرى.

وفي ذلك الصدد، من المهم أن يأخذ قضاة المحكمة الدولية الدروس المستفادة بالحسبان إثر انتهاء محاكمة ميلوسيفيتش بغية تحسين إدارة المحاكمات في المستقبل. والمهم كذلك تصميم القضاة على تنفيذ تدابير ملموسة لكفالة إجراء المحاكمات في المستقبل بسرعة وفي الوقت ذاته احترام اعتبارات إجراء المحاكمات على النحو الواجب.

ونشجع أيضا المحكمة على تنفيذ التوصيات التي قدمها المراجع العام السويدي بالنسبة لتحسين ظروف الاحتجاز.

ونرحب بالتقدم المحرز في المحاكمات التي تجري في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وعدد الأحكام التي أصدرتها. ونؤيد الطلب الذي تقدم به القاضي موزه، رئيس المحكمة، لتمديد ولاية قضاة المحكمة الدائمين حاليا لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وفي ما يتصل بالقضايا التي يتعين أن ينقلها مدعي المحكمة العام إلى أجهزة القضاء الوطنية، نشدد على الأهمية الحيوية لبناء القدرات، والامتثال للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة واحترام حقوق الإنسان.

ومن المشجع أن المحكمتين الدوليتين تبذلان كل ما في وسعهما لمواكبة الأطر الزمنية لإستراتيجيتيهما المتعلقتين بالانجاز قدر المستطاع، واحترام معايير إجراء المحاكمات على النحو الواجب. بيد أن الإخفاق في إلقاء القبض على المتهمين طليقي السراح يمثل عقبة خطيرة في طريق التنفيذ الفعال لإستراتيجيتي الانجاز. ومرة أخرى، نود التشديد على أن التعاون التام مع المحكمتين بغية تقديم كل من تبقى من الهاربين إلى العدالة، ولا سيما راتكو ملاديتش، ورادوفان كاراديتش وفيليسيان كابوغا، يشكل الواجب القانوني الذي يقع على عاتق الدول كافة في المنطقتين وعلى كاهل المنظمات الدولية. ونعرب أيضا عن قلقنا حيال الملاحظات التي تقدم بها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن التعاون الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأخيرا نحث كل الدول والمنظمات الدولية على التعاون الوثيق مع المحكمتين الدوليتين ونؤازر مهمتيهما الصعبتين من أجل إنهاء الإفلات من العقاب وإرساء سيادة القانون، وبالتالي دعم الوفاق الوطني في يوغسلافيا السابقة ورواندا.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في إزجاء الشكر إلى رئيسي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، فضلا عن مدعييها العامين، على تقييمهم لعمل المحكمتين. ونود الإعراب عن دعمنا التام لهم في معرض أدائهم للمهام التي أناطهم بها مجلس الأمن.

تلتزم سلوفاكيا التزاما قويا بارساء أسس العدالة المتوازنة والشفافة للجميع. ونؤمن بأن ذلك يشكل جانبا هاما من جوانب الوفاق في كلتا المنطقتين. ويعتبر وفدي أن استراتيجيتي الإنجاز والأهداف الواردة في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، اللذين يحددان المواعيد النهائية لاستكمال عملهما، وثائق ذات أهمية حاسمة لترشيد المرحلة النهائية لعمل المحكمتين كلتيهما.

وبالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، نثمن التقدم المحرز في الأشهر الماضية، وخاصة النتيجة الأخيرة التي توصل اليها فريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات، بغية تحديد التدابير الفعالة الرامية إلى تنفيذ إستراتيجية الانجاز المتعلقة بالمحكمة. ونثمن تثمينا بالغا تنفيذ المحكمة السريع لتوصيات الفريق العامل، والسماح لبعض المحاكمات بالشروع في موعد أسرع مما هو متوقع أساسا.

ونرحب أيضا بتعاون المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة مع المحاكم المحلية في البلدان المعنية في المنطقة. ويشاطر بلدي توقعات المحكمة بإجراء محاكمات على الصعيد الوطني مع الامتثال التام لمعايير إجراء المحاكمات على النحو الواجب.

ونرحب بإلقاء القبض على أنتي غوتوفينا في اسبانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. بيد أننا نأسف للإخفاق في إلقاء القبض على المتهمين الستة الآخرين رفيعي المستوى، وخاصة رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش.

وبالنسبة لوفاة المتهمين ميلان بابيتش وسلوبودان ميلوسيفيتش، نثمن رد فعل المحكمة السريع والخطوات التي اتخذت لتوضيح الظروف التي أحاطت بهذين الحادثين.

ونؤيد دعوة جميع الدول إلى التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لضمان إلقاء القبض على من تبقى من الهاربين وتسليمهم فورا إلى المحكمة في لاهاي وذلك كيما يتسنى للمدعي العام و المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة استكمال برنامج المحاكمة في حدود التاريخ المستهدف في نهاية عام ٢٠٠٨.

وفي ما يتصل بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نرحب بأنشطتها في الأشهر القادمة. ونثمن نية مدعي المحكمة العام في إحالة عدد من القضايا إلى أجهزة القضاء الوطنية. ومن الضروري الإصرار على الامتثال للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة في تلك الإحالة.

ونرحب بما قدرته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأنها يمكن أن تستكمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ محاكمة ٦٥ إلى ٧٠ شخصا وإصدار أحكام خاصة بهم. ونشجع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقديم أشد المسؤولين عن الإبادة الجماعية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في رواندا إلى العدالة.

ويثمن وفدي أنشطة برنامج التوعية الرامي إلى إفهام الشعب الرواندي عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والثقة به، بوصف ذلك مساهمة في الوفاق الوطني في رواندا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي ممثلة الدانمرك.

كانت الدانمرك ولا تزال مؤيدا ثابتا لمحكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا. وأود أن أتناول ثلاث نقاط هذا اليوم.

أولا، إحالة الهاربين الباقين من ذوي الرتبة العالية إلى لاهاي وإلى أروشا هي أمر أساسي في تمكين المحكمتين من إنجاز المهام الموكلة إليهما. وقد أدركنا جميعا ذلك منذ أمد بعيد، دون أن يؤدي إدراكنا له إلى شيء. وتؤكد الدانمرك مجددا دعوتها إلى جميع البلدان، داخل المناطق المعنية وخارجها، إلى التعاون بشكل كامل ودون شروط وعلى وجه السرعة مع المحكمتين.

وحكومة صربيا، وكذلك حكومة جمهورية صربسكا ضمن إطار البوسنة والهرسك، في موقف يتيح لهما كفالة القبض على ملاديتش وكاراديتش. ونشجع كلا الحكومتين بقوة على التصرف وفقا ذلك على الفور. فالتعاون الكامل حاسم في أهميته لقدرة المحكمتين على أداء وظيفتهما. وهو أيضا، فيما يخص بلدان يوغوسلافيا السابقة، شرط مسبق لاندماجها في الهياكل الأوروبية والأوروبية – الأطلسية.

ثانيا، تعرب الدانمرك عن تأييدها للتدابير التي تتخذها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للإسراع بعجلة المحاكمات. وأود أن أشكر الرئيس بوكار على ما يبديه من قيادة في هذا الصدد. وهذه الخطوات ضرورية لإبقاء مدة المحاكمات ضمن حدود زمنية معقولة، ونثق بأنها يمكن أن تتخذ دون مساس سواء باحتياجات الضحايا المشروعة أو بمتطلبات المدعي العام في التحضير للقضايا المتعلقة بالمسؤولية القيادية.

ثالثا، طلب رئيس محكمة رواندا إلى مجلس الأمن والجمعية العامة تمديد ولاية قضاة المحكمة الدائمين حتى نهاية عام ٢٠٠٨. وتؤيد الدانمرك طلبه تأييدا كاملا. ونراه طلبا معقولا وعمليا في آن واحد عند هذا المنعطف الحرج في أعمال المحكمة.

وبصفتي رئيسة لمجلس الأمن عن هذا الشهر، قمت بتعميم مشروع قرار بهذا المعنى لينظر فيه أعضاء المجلس. ونرجو أن نتمكن من اعتماد مشروع القرار المذكور بعد قليل.

إن محكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا تقدمان إسهامات لا تقدر بثمن في حربنا الجماعية على الإفلات من

العقاب، وتقدمان إسهامات لا تقدر بثمن في صون السلام والاستقرار المستدامين في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا بعد صراعين من أبشع الصراعات منذ الحرب العالمية الثانية. وستواصل الدانمرك متابعة أعمال المحكمتين بشكل فعلي، وتتطلع إلى المجموعة القادمة من تقاريرهما.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لصاحب المعالي السيد زوران لونكار، وزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي في جمهورية صربيا.

السيد لونكار (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقام الوفد بتوفير النص الانكليزي): اسمحي لي يا سيدتي الرئيسة بأن أعرب في البداية عن مدى سروري لوجودي هنا في مجلس الأمن اليوم وأن أؤكد لك أن حكومة جمهورية صربيا قد درست بأقصى قدر من الاهتمام تقريري رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي فاوستو بوكار، وكبيرة المدعين العامين فيها، السيدة كارلا دل بونتي.

وتبذل صربيا بوصفها البلد الذي يواصل الشخصية القانونية لدولة اتحاد صربيا والجبل الأسود جميع الجهود اللازمة للمساهمة في تحقيق الأهداف المتوخاة من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، الذي حدد استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وقد أعربت حكومة جمهورية صربيا عن استعدادها الكامل والتزامها السياسي الواضح بإتمام تعاونها مع المحكمة بنجاح. وأود أن أشير إلى أن ١٦ شخصا من المتهمين سلموا أنفسهم طواعية إلى المحكمة منذ نهاية عام ٢٠٠٤، وذلك بفضل الجهود الهائلة التي بذلتها حكومة جمهورية صربيا. ومن المعلوم جيدا أن معظم المتهمين هم ضباط عسكريون وضباط شرطة من ذوي الرتب العالية. وينبغي التنويه بأن الفترة التي سلم فيها المتهمون أنفسهم إلى المحكمة اتسمت بالتفهم وبجو من الشراكة والثقة، مما يأتي بأفضل النتائج.

وفي الجهود التي بذلها حكومة صربيا حتى الآن لإتمام تعاونها مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تأكيد لالتزامها الراسخ بمواصلة الوفاء بالتزاماتها الدولية المتبقية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس بأن جميع الضباط المتهمين الذين كانوا في خدمة جمهورية صربيا، سواء في جيش صربيا والجبل الأسود، أو كأفراد في شرطة صربيا، قد سلموا أنفسهم طوعا إلى المحكمة، بمن فيهم أشخاص من جمهورية صربسكا صدرت بحقهم لوائح اتهام.

وقد أشارت حكومة جمهورية صربيا علنا في كثير من المناسبات إلى أن من مصلحة صربيا أن تتم تعاونها مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأسرع ما يمكن. وفيما يتعلق بقضية الجنرال راتكو ملاديتش، أعلنت حكومة صربيا رسميا أن إيواء راتكو ملاديتش عمل يتسم بعدم الأمانة فيه تهديد مباشر للمصالح الوطنية ولمصلحة الدولة في صربيا.

وأود التشديد بصفة خاصة على أن حكومة صربيا لم تدخر وسعا على الإطلاق للعثور على راتكو ملاديتش وإرساله إلى لاهاي. وتم التعرف على الأفراد الذين ساعدوا راتكو ملاديتش على الاختباء طوال هذه السنين. وأصدرت المحكمة المختصة حكما بالسجن لمدة عدة شهور على ١١ شخصا يشتبه في أنهم ساعدوا ملاديتش على الفرار من العدالة. وبالرغم من هذه الجهود المكثفة والشاملة، لم يكن في الإمكان تحديد موضع راتكو ملاديتش. ولا شك أن الإرادة السياسية موجودة لتحديد مكانه، ولكنه أمر ذو طابع تقني.

وأود أن أؤكد للمجلس أن حكومة جمهورية صربيا ما زالت على التزامها الراسخ باحترام جميع التزاماتها الدولية الباقية إتماما لتعاونها مع المحكمة. وما تحقق من نتائج حتى الآن لهو أبلغ دليل على ذلك.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس باستعدادنا الكامل للتعاون مع مكتب المدعية العامة لمحكمة يوغوسلافيا السابقة في مجال الوصول إلى الوثائق والمحفوظات. وقد تلقت دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا بوصفها الدولة الخلف حتى الآن ١٤٨ ١ طلبا من مكتب المدعية العامة. واستجاب المجلس الوطني للتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لعدد هائل من تلك الطلبات. وفي الوقت الحالي، لا يوجد بين الطلبات المعلقة المرسلة من مكتب المدعية العامة سوى عدد قليل يعد عاجلا. وتصل بصفة يومية طلبات جديدة من مكتب المدعية العامة إلى صربيا والجبل الأسود ويجري التعامل معها على وجه السرعة.

لقد عقد المجلس الوطني سبع دورات في الفترة من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى الآن؛ ومنحت استثناءات لأشخاص يبلغ عددهم ٤٣ شخصا بناء على طلبات مقدمة من مكتب المدعية العامة، وتم الرد بالإيجاب على ٣٩ طلبا لوثائق مقدمة من مكتب المدعية العامة. ويدخل في ذلك عدة آلاف من صفحات الوثائق.

وفي أوائل عام ٢٠٠٦، أرسل مكتب المدعية العامة اقتراحا بشأن طرائق عملية لإتاحة سبل الاطلاع على محفوظات السلطات الحكومية لدولة اتحاد صربيا والجبل الأسود، ومحفوظات كل من جمهورية صربيا وجمهورية الجبل الأسود، واقترحت حلولا عملية لتمكين مكتب المدعية العامة من الوصول بكفاءة إلى وثائق سلطات دولة صربيا والجبل الأسود.

وجرى استعراض هذا الاقتراح في الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين للمجلس الوطني، وبعد استطلاع رأي حكومة جمهورية صربيا، قبل مجلس وزراء صربيا والجبل الأسود في ٢ أذار/مارس ٢٠٠٦ اقتراح المدعية العامة بشأن الطرائق العملية للاطلاع على محفوظات سلطات الدولة في دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود، وجمهورية صربيا وجمهورية الجبل الأسود.

وبعد المواءمة بين التفاصيل العملية لسبل الوصول، أتيحت للمحققين من مكتب المدعية العامة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ إمكانية الوصول إلى محفوظات وزارة الداخلية. وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، أتيحت لمحققي مكتب المدعية العامة سبل الوصول إلى محفوظات وزارة الدفاع ومحفوظات رئاسة الجمهورية في صربيا. وما زالت هذه العمليات جارية.

وينبغي الإشارة إلى أن جمعية دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود اعتمدت في أيار/مايو ٢٠٠٦ قانونا بالغ الأهمية بشأن تجميع أرصدة الأشخاص الفارين من العدالة الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحقهم لوائح اتهام.

وقد أشرت في بداية بياني إلى أن جمهورية صربيا توظف جميع جهودها من أجل الإسهام في تحقيق الأهداف الواردة في القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، الذي تضمن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي سياق هذه الجهود، من المهم توجيه الانتباه إلى ما قاله الرئيس بوكار حول أن الأشهر الستة الماضية كانت بدون شك من أصعب الأوقات في تاريخ المحكمة الدولية. وأشار الرئيس بوكار في ملاحظاته بصفة خاصة إلى وفاة سلوبودان ميلوسيفيتش، الرئيس السابق لجمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا السابقة، أثناء وجوده في وحدة الاحتجاز، وبدون أن تصل محاكمته إلى نهايتها، وأشار أيضا إلى وفاة ميلان بابيتش، الذي مات قبل صدور قرار المحكمة العليا.

ومع الاعتراف بحقيقة أن التقارير عن وفاة الرجلين الصربيين المتهمين بارتكاب جرائم حرب خطيرة لم تستكمل رسميا، فإن حكومة صربيا تتشاطر رأي التحقيق المستقل

الذي أجرته سلطات دولة مملكة السويد، تلبية لطلب الرئيس بوكار، بأن ظروف ومعاملة المحتجزين في وحدة الاحتجاز قد تحسنت، وبأن التحكم بعمل وحدة الاحتجاز ينبغي أن يكون أكثر شفافية. وتأسف جمهورية صربيا لأن مثل هذه الحالات التي حدثت في وحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة لا تتماشى مع الهدف المحدد للمحكمة، وهو إقامة العدل الدولي الفعال بالنسبة لمرتكبي جرائم الحرب الخطيرة، وإحقاق العدالة بالنسبة للضحايا، وخلق الظروف للمصالحة بين الشعوب التي وقعت في قبضة حرب أهلية وحشية في إقليم يوغوسلافيا.

وترحب جمهورية صربيا بجهود المحكمة لتحسين كفاءة وعدالة عملها من أجل احترام المواعيد النهائية الدقيقة والشروط المحددة في قرار مجلس الأمن المذكور سابقا. وبهذه الروح، تعتبر جمهورية صربيا أن ملاحقة المتهمين المتبقين يتسم بأهمية بالغة، كما هو الأمر بالنسبة لإحالة المحاكمات إلى المحاكم الوطنية. إن المحاكمات أمام المحاكم الوطنية من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي عام ١٩٩٣.

وعندما تجري محاكمة الشخص المتهم أمام محكمة وطنية، فإنه يخضع لسلطة أخلاقية صارمة، حيث يمثل متحملا مسؤولياته أمام أبناء شعبه، ولا يمكن حينها اتهام المحكمة بالتحيز. وفي السياق نفسه، يمكن للمحكمة الوطنية أن تسهم فعليا في تحقيق المصالحة المتبادلة. ولذلك، فإن جمهورية صربيا تعرب مرة أخرى عن استعداد سلطاتها القضائية، وبصفة خاصة مكتب المدعي العام، لمقاضاة مرتكبي جرائم الحرب الخطيرة، واستعداد دائرة جرائم الحرب في محكمة مقاطعة بلغراد لتجهيز وتنظيم محاكمات المتهمين، أو لإحالتهم إلى لاهاي.

وعلى الرغم من حقيقة أن العمل السابق للسلطات القضائية لجمهورية صربيا حاز على تقييما إيجابيا من جانب المحكمة الدولية نفسها، ومن جانب العديد من الدول، وبصفة خاصة بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن، فإنه لم تتم إحالة ولو قضية واحدة من المحكمة في لاهاي إلى جمهورية صربيا. وأود التذكير بأن ست قضايا جرت إحالتها حتى الآن إلى البوسنة والهرسك، وأن قضيتين تمت إحالتهما إلى جمهورية كرواتيا. ونحن على قناعة بأن التعاون والثقة المتبادلين يمكنهما الإسهام إلى حد كبير في إقامة العدل.

وأخيرا، أود أن أكرر تأكيد موقف حكومة صربيا الراسخ بأنها ستستمر في اتخاذ كل ما في استطاعتها من تدابير لملاحقة المتهمين والأشخاص المتبقين إذا كان بعضهم مختبئا في صربيا، ولإحالتهم إلى لاهاي. وتعرب جمهورية صربيا عن عزمها الأكيد بأن جميع من ارتكبوا جرائم حرب يجب أن يمثلوا أمام القضاء إما في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو في المحاكم الوطنية. وستواصل حكومة صربيا اتخاذ جميع التدابير المتاحة من أجل الوفاء التام بالتزاماتها الدولية والوصول بتعاونها مع المحكمة الدولية إلى نتيجة مرضية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد شاليتا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم يا سيادة الرئيسة على عقد هذه الجلسة لمناقشة تقريري المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2006/353) والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2006/358).

ويود وفد بلدي أن يعرب عن شكره الجزيل لرئيس المحكمة الدولية لرواندا، القاضي إريك موسي، ومدعيها العام، السيد حسن بوبكر جالو، على عرضيهما. وإننا نثني على العمل الشاق والمتواصل الذي يقومان به وعلى الالتزام

بالتنفيذ الناجح لاستراتيجية الإنجاز، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

إن تأخر صدور التقرير قيد النظر قد سبب بعض المصاعب لوفد بلدي في مجال الاستعداد لهذه الجلسة، وأعتقد أن الوفود الأخرى عانت نفس الصعوبات. ونتطلع إلى صدور التقارير القادمة مبكرا بحيث تعطي الوقت الكافي للمشاورات المستنيرة بالمعلومات بين أعضاء المجلس وغير الأعضاء.

وتود حكومة رواندا كذلك أن تعرب في البداية عن ارتياحها لعلاقات العمل الممتازة مع المحكمة. ونود أن نكرر تأكيد التزامنا بالعمل الوثيق مع المحكمة من أجل أن يقدم إلى العدالة جميع أولئك الذين يتحملون أعظم المسؤولية عن عملية الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا عام ١٩٩٤.

وإذ لم يبق أمام المحكمة سوى عامين ونصف العام لإنهاء عملها وفقا لاستراتيجية الإنجاز، فإن من الواضح أنه لم يعد هناك متسع من الوقت، وأن العمل الذي يتعين الاضطلاع به ما زال كبيرا. وفي ما يأتي بعض المجالات التي نعتقد بضرورة إحراز تقدم فيها خلال الأشهر القليلة القادمة.

أولا، في ما يتعلق بالهاربين من العدالة الذين لم يتم احتجازهم حتى الآن، وكما أكد وفد بلدي في عدة مناسبات، فإن مرتكبي الإبادة الجماعية لا يجوز السماح لهم بالإفلات من العدالة حتى بعد عام ٢٠٠٨. إن استراتيجية الإنجاز للمحكمة لا ينبغي النظر إليها كاستراتيجية انسحاب للمجتمع الدولي من التزاماته بتقديم جميع المشتبه في ارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية إلى المحاكمة أمام المحكمة الدولية أو في رواندا. وسنرحب باتخاذ التدابير الملائمة لضمان تقديم جميع المتهمين إلى العدالة حتى بعد انتهاء ولاية المحكمة الدولية. وقد أكد وفد بلدي مرارا وتكرارا التزام رواندا، وأكرر هذا التأكيد اليوم، بالعمل مع حكومات العالم لتقديم المتهمين إلى المحاكمة. ويجب ألا نسمح لمشتبهين ذوي صيت سيء كفليسيين كابوغا وأوغسطين نغيرابتواري أن يفلتوا من يد العدالة. وإذا حدث ذلك، فإنه سيكون بمثابة إدانة لنا جميعا وسيبعث إشارة غير صحيحة حول التزام المجتمع الدولي بمنع الإبادة الجماعية ومكافحة الإفلات من العقاب.

والمجال الثاني الذي يشغلنا هو إحالة المحاكمات. ومن المبادئ المتفق عليها عامة أن المحاكمات، ولا سيما المتعلقة بأفظع الجرائم كجريمة الإبادة الجماعية، ينبغي أن تجري في أقرب مكان ممكن من مكان ارتكابها. وفي هذا السياق، نرحب بتأكيد المدعي العام جالو، هذا الصباح، على أن رواندا ما زالت محور التركيز الأساسي لإحالة القضايا. وفي رأينا أن القضايا المرشحة للإحالة ينبغي أن تحال إلى رواندا، لأن ذلك سيساعدنا في جهودنا للقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب، والدفع قدما بالمصالحة في رواندا، حيث سيتسنى لشعبنا أن يشهد مباشرة عملية إحقاق العدالة.

وقد أجرت حكومة رواندا مناقشات مستفيضة حول هذه المسألة مع المحكمة، ولا سيما مع الادعاء. وفي أعقاب تلك الاجتماعات، وبالتشاور الوثيق مع المحكمة، أعدت الحكومة مسودة قانون جديد استعدادا لتلك الإحالات. ويتضمن مشروع القانون التصدي للمسائل الإجرائية وإنشاء محكمة خاصة.

ويتصدى مشروع القانون لمسألة عقوبة الإعدام التي طرحها هذا الصباح عدد من الوفود. ونحن عازمون على التنازل عن عقوبة الإعدام في ما يتعلق بالقضايا المحالة. ونتوقع أن يقدم مشروع القانون الجديد إلى البرلمان لاعتماده خلال الأسابيع القادمة.

وفي ما يتعلق بالمسألة الثانية التي وردت في الفقرة ٤١ من التقرير المعروض علينا، والمتعلق بنقص القدرات في

جهاز القضاء في رواندا، فقد سنحت لنا الفرصة في الماضي لإبلاغ المجلس بأننا عملنا باستمرار على مدى العقد الماضي من أجل بناء وتحسين قدرة جهازنا القضائي. وفضلا عن ذلك فإن الأعباء القضائية الملقاة على الهيئة القضائية الرواندية قلصت تقليصا كبيرا عقب إدخال نظام غاكاكا للعدالة. بيد أن ذلك لا يعني أن هيئتنا القضائية ليست بحاجة إلى التعزيز. نحن أول من يعترف بذلك، ونرحب بأية مساعدة في هذا الصدد من الأمم المتحدة وعن طريق الترتيبات الثنائية. ولكن نقل المحاكمات إلى ولايات أخرى لا يتصدى للتحدي الجوهري، وهو كيفية توفير القدرة للروانديين على بناء نظام للعدالة الجنائية يكافح، على الأمد الطويل، الإفلات من العقاب وينهض بسيادة القانون وحقوق الإنسان. ونعتقد أن هذه هي المسألة الجوهرية. ونقل القضايا إلى أوروبا أو مكان آخر ليس ببساطة من شأنه التصدي لذلك التحدي الجوهري.

يذكر أعضاء المجلس أن هذه مناقشة قد أجريناها في سياق إنشاء وتشغيل لجنة بناء السلام - مناقشة شاركتِ أنت، السيدة الرئيسة، في رئاستها. والمسألة الرئيسية، كما نراها، هي كيفية ضمان بقاء الأثر الإيجابي للتدخلات الدولية من قبيل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في بلدان تخرج أو خرجت من الصراع. وفي هذا السياق لا نعتقد أن نقل القضايا إلى ولايات غير ولاية رواندا من شأنه أن يحقق أفضل النتائج بالنسبة إلى المجتمع الدولي. ونعتقد أنه ستكون لدى رواندا، بتوفر مزيد من الدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الدعم المالي للمحاكمات، القدرة على إجرائها بطريقة تتفق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

وتتعلق النقطة الثالثة بنقل المدانين. بينت الحكومة الرواندية على نحو ثابت أن جميع الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا سيمضون مدة سجنهم المحكوم بها عليهم في رواندا، حيث ارتكبت الجرائم. ومرة أخرى نقول إننا نعتقد أن ذلك ضروري لإقامة العدالة وتحقيق المصالحة في رواندا - وهما السببان الرئيسيان لإنشاء المحكمة. وكان مبعث القلق الأولي حول قضاء مدة الحكم بالسجن في رواندا الافتقار إلى مرفق للحبس يفي بالمعايير الدولية. ولكن بُني مرفق حبس قبل أكثر من سنتين وأشرفت عليه المحكمة التي شهدت بأنه يفي بالمعايير الدولية، ووقعت على مذكرة تفاهم بهذا المعنى. وعلى الرغم من ذلك لا تزال عمليات النقل متأخرة. وليس من الواضح لنا سبب هذه الحالة. ولذلك، نناشد المجلس أن يتدخل لكفالة القيام بسرعة بعمليات النقل هذه.

وتتعلق النقطة الرابعة بنقل الوثائق والمواد. بينما نواصل النظر في تركة المحكمة فيما يتعلق بالعدالة الدولية عموما، وأثرها في رواندا على نحو أكثر تحديدا، نعتقد أن استراتيجية الإنجاز ينبغي أن تشمل نقل جميع وثائق ومواد المحكمة إلى رواندا، حيث يمكن لتلك الوثائق والمواد أن تشكل نواة لمركز للبحوث والتثقيف يسهم في تعميق الوعي وفي منع الإبادة الجماعية في رواندا وما يتجاوزها. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يورثا رواندا، لدى إنجاز المحكمة لعملها، مركزا لمنع الإبادة الجماعية والتثقيف، احتفاء بذكرى ضحايا الإبادة الجماعية البالغ عددهم مليونا وليكون مركزا لإجراء البحوث ولفهم الدروس المستخلصة من الإبادة الجماعية في رواندا، ومركزا للنهوض بالعدالة والمصالحة وحقوق الإنسان.

وحكومة رواندا منفتحة على المناقشة مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء حول الطريقة المثلى لتحريك هذا الاقتراح قدما. بيد أنه ينبغي لنا أن نكون مدركين للحاجة إلى العمل بسرعة، نظرا إلى الوقت المحدود المتبقي قبل أن تنجز المحكمة عملها.

ونرحب بالمعلومات الواردة في المرفق ٥ من التقرير فيما يتعلق ببرنامج التوعية الذي وضعته المحكمة، ونرحب

بالملاحظات التي قدمها في هذا الصدد ممثل اليابان. ونرى أن لذلك علاقة لا تنفصم بنقطتي السابقة. ونظرا إلى الوقت المحدود المتبقي لدى المحكمة، نحثها على العمل الحثيث على تحقيق قدر أكبر من الفعالية في برنامجها للتوعية وكفالة أن يهدف مركز الإعلام القائم، وبرامج التدريب للحقوقيين والزمالات والعلاقات بالمؤسسات الأكاديمية ومجموعات المجتمع المدني إلى تثقيف الروانديين وبناء القدرة لديهم. وبينما نرحب بجهود المحكمة في تسليط الضوء على بعض هذه المسائل، التي ذكرت في بيان المدعي العام، ندعو المحكمة مرة أخرى إلى زيادة توظيف الحقوقيين والمحققين الروانديين، إما بوصفهم زملاء أو على أساس دائم، ابتغاء كفالة نقل المعرفة من المحكمة إلى الفنيين الروانديين.

ونود أن نختتم بالإعراب عن تقديرنا العميق للمجتمع الدولي على دعمه المستمر للمحكمة من خلال الاشتراكات المقدرة أو الطوعية. ونحث المجلس، ونحن نبدأ بالخطوة الأخيرة، على مواصلة التزامه بكفالة أن تتوفر للمحكمة الموارد الوافية بغرض القيام بعملها بكفاءة وفعالية. ونشكر أيضا رئيس المحكمة والمدعي العام وأمين السجل وفريق كل منهم في ضمان تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضي بوكار للاستجابة لتعليقات قُدمت أو أسئلة أثيرت.

القاضي بوكار (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب أولا عن امتناني وامتنان المحكمة لك، السيدة الرئيسة، ولجميع أعضاء مجلس الأمن على تعليقاتهم وعلى طرحهم للمسائل خلال المناقشة. وأود أن أشكر، على نحو خاص، الأعضاء على الدعم الذي أبدوه لعمل المحكمة ولجهودها في اتخاذ تدابير للوفاء بالمواعيد النهائية لاستراتيجية الإنجاز. وسنأخذ في الحسبان على النحو الواجب جميع التعليقات والاقتراحات التي قدمت بقصد تحسين أدائنا والتعجيل بالسير البطيء للمحاكمات، وهو السير الذي لوحظ في الماضي.

وفي هذا السياق أود أن ألاحظ أن التعجيل بالمحاكمات ليس مسألة تهم استراتيجية الإنجاز فقط. هذا التعجيل يتعلق في المقام الأول بالإجراءات الواجب إتباعها واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإنسان للمتهمين الذين ينتظرون المحاكمة.

إن عملية التعجيل بالمحاكمات ما فتئت تشغل المحكمة، والتدابير التي نتخذها الآن نُظر فيها في الماضي، وخصوصا السنة المنصرمة، حينما أنشئ الفريق العامل للقاضي بونومي، قبل الأحداث التي حدثت لسوء الحظ الشهر الماضي بوقت طويل. ولكن لا شك في أن عملية تنقيح المواد واتخاذ التدابير قد عجلت تلك الأحداث بها.

وفي هذا الصدد دعوني أقول إنني أتفهم وأشاطر تماما القلق المعرب عنه فيما يتعلق بموت شخصين في مركز الاعتقال: السيد ميلوسيفيتش، الذي لم تنته محاكمته، والسيد بابيتش، الذي تم الانتهاء من محاكمته واستئنافه ولكنه لم يدع إلى العودة لتقديم الشهادة في قضية أخرى أمام المحكمة. وأعتقد أن ذلك القلق قد انعكس في التقرير؛ وينعكس أيضا في استنتاجات تقرير القاضي باركر وفي التدابير التي أتخذتها المحكمة واتخذتها أنا في هذا الصدد.

وأود أن أطمئن مجلس الأمن على أن توصيات المراجعة التي أجراها خبراء سويديون والتوصيات الواردة في تقرير القاضي باركر ستنفذ تنفيذا كاملا وسريعا في المستقبل القريب، كما ستتخذ جميع التدابير التي اعتمدناها – وتلك التي قد نتبناها في المستقبل – للتعجيل بالمحاكمات. وأود أن أعيد التأكيد على أن هيئة المحكمة تبقى كاملة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز وهي تجري محاكمات تفي تماما بمتطلبات الإجراءات الواجبة الاتباع.

دعوني أيضا أؤكد بإيجاز على مسألة أخرى أثارها بضعة أعضاء في مجلس الأمن: نقل القضايا إلى المحاكم المحلية

وتحسين قدرة المحاكم المحلية. ولا تزال المحكمة ملتزمة التزاما كاملا بالعمل مع المحاكم المحلية من أجل تحسين قدراتها القضائية لجعل عملية الإحالة فعالة ولكفالة غلبة سيادة القانون على المستوى المحلي بعد أن تغلق المحكمة أبوابها، بعد أن تكون قد أنجزت، كما هو مأمول فيه، مهمتها ضمن المواعيد النهائية التي وضعها مجلس الأمن أو التي وضعناها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر القاضي بوكار على الإيضاحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للقاضي موسي للاستجابة للتعليقات والأسئلة المطروحة.

القاضي موسي (تكلم بالانكليزية): أولا وفي المقام الأول دعوني أشكر أعضاء مجلس الأمن على عبارات التأييد والتقدير لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. نلاحظ بسرور الملاحظات المقدمة فيما يتعلق بالتقدم المحرز وبالتدابير التي اتخذناها لزيادة كفاءتنا. وعلاوة على ذلك، نقدر تقديرا قويا التأكيد الذي يضعه أعضاء المجلس على التزامات الدول بالتعاون مع المحكمة من ناحية إلقاء القبض والنقل. هذا مجال حيوي، كما أكدت مدعيتنا العامة وجميع أعضاء المجلس. وينعكس شكل هام آخر من أشكال التأييد أعرب عنه أعضاء مجلس الأمن في التركيز على بناء القدرات وعلى الحاجة إلى كفالة الموارد الضرورية في بلدان المحاكمات التي ستجري إحالتها.

إن تعليقات هؤلاء الممثلين الذين تناولوا مسألة تمديد ولايات القضاة، والقيام بتعميم مشروع نص، قد لوحظت بسرور.

وتعلق سؤال محدد من ممثل قطر بحالة تشارلز تايلور. لا يوجد تعاون رسمي بين المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ إنهما محكمتان مختلفتان ولهما ولايتان منفصلتان. ولكننا تلقينا مبادرة من محكمة سيراليون تسألنا عما إذا كان في إمكاننا أن نتشاطر قدرة قاعة المحكمة على الاستيعاب فيما يتعلق بمحاكمة تشارلز تايلور. وناقشت أنا والمدعية العامة الأمر، ووجدنا أنه يتعين علينا أن نسقط هذه الإمكانية من الحساب، على الرغم من أننا نظرنا بعين العطف البالغ إلى فكرة المحكمة الشقيقة، لأنها كانت ستعرض استراتيجية الإنجاز التي وضعناها للخطر. إننا نستعمل جميع قاعات محاكمنا لدرجة الاختناق كل يوم، ولو حُدد موعد لنظر قضية أخرى، قضية تشارلز تايلور، في محكمتنا لأوجد ذلك مشاكل في الوفاء بموعد ٢٠٠٨ النهائي.

وفيما يتعلق بالسؤال عن الشخص الذي برئت ساحته، وهو السؤال الذي طرحه ممثل الكونغو، فإنه أيضا كان ذا صلة بالغة بالموضوع. دعوني أؤكد على أن جميع المتهمين في قائمتنا قد غادروا رواندا في سنة ١٩٩٤، والتمسوا اللجوء في بلدان أخرى، وأحضروا أسرهم إلى تلك البلدان ورفضوا العودة. وتمثل التحدي في العثور على أماكن يمكن نقلهم إليها. وأود أن أؤكد على أن رواندا لم ترفض أبدا استقبالهم.

وجميع التعليقات الأخرى التي قدمها الأعضاء قد تمت ملاحظتها، بما في ذلك الإشارة الدقيقة التي ذكرتها ممثلة فرنسا إلى الحاجة إلى قدر أكبر من التحديد فيما يتعلق بمستوى التعاون، والتي كانت ملاحظة مفيدة. وتمثلت نقطتها في أن من اللازم أن تكون العروض الشفوية والتقارير المكتوبة أكثر تحديدا في هذا الصدد. ولاحظنا هذه الملاحظة مع ملاحظات أخرى.

كل ذلك سيستلهمه القضاة والمدعي العام والموظفون في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حينما نشاطرهم نتائج هذه الجلسة في أروشا خلال أيام قليلة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر القاضي موسي على إيضاحاته.

أعطي الكلمة الآن للمدعي العام جالو للاستجابة للتعليقات المقدمة والأسئلة المثارة.

السيد جالو (تكلم بالانكليزية): أشكر جميع أعضاء المجلس على مساهماتهم التي أظهرت دعمهم للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وللمحاكم عموما. ومما يشجعنا تشجيعا كبيرا أيضا التفهم الذي تم الإعراب عنه خلال سير المناقشة للدور المركزي لإحالة القضايا في استراتيجية الإنجاز، وبالتالي للحاجة إلى بناء القدرات لكفالة نجاح نظام الإحالة.

وفي تجربتي يحتمل ألا تكون البلدان الراغبة في نظر قضايانا قادرة على التكفل بالتكلفات المقترنة بإحالة القضايا. ولذلك، من بالغ الأهمية التوصل إلى طريق ما لمساعدتها. وفي هذه المرحلة نحن بحاجة إلى التحرك من التشجيع العام لدعم البلدان الراغبة في بحث واتخاذ تدابير ملموسة لبناء القدرة القضائية في تلك البلدان. وفي هذا الصدد سررت حينما سمعت ممثل جمهورية تترانيا المتحدة يقترح أن تنظر الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتشاور مع المحاكم، في التدابير التي يمكن وضعها. وأعتقد أن ذلك من شأنه أن يكون مبعث سرور كبير جدا وأن يساعد نظام الإحالة.

ودعوني أطمئن الممثلين، استجابة للشواغل التي أثاروها، على أن الإحالات تجري فقط، طبعا، بشرط استبعاد تطبيق عقوبة الإعدام، ووجود ضمانات المحاكمة العادلة – قانونا وممارسة – في البلد المعني. وإذا لم تكن هذه الضمانات قائمة لن أتصور أن المحكمتين ستقومان بإحالات إلى ذلك البلد. وفي هذا الصدد كان من المشجع أيضا أن نسمع من ممثل رواندا أن بلده سيتخذ قريبا الخطوات اللازمة لأن يكون متمتعا بالأهلية.

ومن شأن ذلك أن يساعدنا كثيرا، مثلما ذكرت في مستهل كلامي.

وأود مرة أخرى أن أشكركم جزيل الشكر، سيدتي، وأن أشكر بقية أعضاء المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم، نيابة عن مجلس الأمن، بالشكر إلى القاضي بوكار، والقاضي موسي، والمدعي العام ديل بونتي، والمدعي العام جالو على الوقت الذي خصصوه لتقديم إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.